جامعة الدكتور مولاي الطاهر ـ سعيدة ـ
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

دور آليات التنمية السياسية في ترشيد السياسات العامة

دراسة حالة الجزائر (1989 - 2012)

مذكرة التحرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص: السياسيات العامة و تنمية

إعداد الطالبة

- شيخ فاطيمة
-

من إشراف:

موكيل عبد السلام

لجنة المناقشة

الأستاذ (ة): موكيل عبد السلام	مشرفا مقررا
الأستاذ (ة): بن زايد أحمد	رئيسا
الأستاذ (ة): شاربي محمد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1436هـ/1437هـ - 2014م/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإكمال هذه الدراسة كي تكون مفتاحا للإنطلاق بي إلى بحر الحياة الواسع وأشكر الله الذي هداني إلى ما احب وأرضى فاحببت ما أحبه إلي وضيت بما رضا إلي وكفاني.

كل كلمات الشكر ومعاني التقدير إلى الأستاذ المحترم موكيل عبد السلام.

أشكر أساتذتي الأفاضل إلى من قدموا لي عملهم ما يعجزني عن رد جميلهم .....

وأخص بالذكر :

أ.د/ بن زايد امحمد.

أ/ هرباجي سومية.

أ.د/ عمارة فتيحة.

إهداء

إلى النور الذي أضاء لي دروب الحياة المظلمة، إلى من وهبت لي ربيع عمرها وجل وقتها لأكون هكذا اليوم، إلى رمز العطاء وينبوع الحنان ..... إلى والدتي الحبيبة.

إلى من عشت كل حياتي معهم إلى من عشت كل حياتي معهم فكانوا لي سندا يخفف عن روحي المتاعب ..... (إخوتي وأخواتي).

إلى من كانوا لي خير الأصدقاء والسر والعلن وكانوا مرآتي التي أرى فيها نفسي إلى صديقاتي ورفيقات دربي : حورية، أمينة، فاطيمة الزهراء.

إلى نشوة الحب في أعماقي إلى بذرة الأمل في أشلائي أمي – أمي – أمي.

إلى الأخت والصديقة المخلصة التي قدمت لي العون وساعدتني على إكمال رحلتي "هرباجي سومية".

مقدمـــــة:

تعتبر السياسة العامة مجموعة من البرامج المحلية التي تتولاها السلطات الحكومية، ومختلف المراكز الإدارية إذ تتأثر بقوى فاعلة في البيئة السياسية تشكل دوافع نحو إقامة تحالفات متوازنة للحفاظ على المصالح الانتقالية، أو في شكل صراعات تضع السياسات العامة في حالة لا توازن ما لم يتم معالجة هذه الصراعات بطرق وأساليب علمية توحد المصالح، وبالتالي أي سياسة عامة لتحقيق أهدافها تتطلب مراكز دعم سواء من الفواعل الرسمية أو الغير رسمية، وهذا قصد الدفع بعجلة ووثيرة التنمية السياسية .

لقد أبرزت التطورات الحاصلة في المجتمعات الديمقراطية مفاهيم عدة ألا وهي المشاركة السياسية والمجتمع المدني ..... إلى غير ذلك بحيث شهدت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي ، ورغم انتشار هذه المفاهيم إلا أن هناك صعوبة في تعريفها بشكل جامع ومانع نتيجة عوامل عدة من بينها أن المشاركة السياسية ترتبط وتتناهى بالسلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية ، إذ أصبحت ظاهرة عميقة ومتأصلة بالحياة السياسية ، قوامها النضج الثقافي والسياسي كأسلوب للتعامل من خلال وجود اختلاف وتنوع حزبي ، حرية الاعتقاد والتفكير ، حرية الرأي والتعبير ، احترام الرأي والرأي الآخر والمعارضة .

أما المجتمع المدني فقد تعرض لتغيرات كثيرة على مر العصور، حتى أن المهتمين به لديهم خلفيات وتجارب سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة مما أدى إلى فهمه والتعبير عنه بطرق متباينة .

وتكمن العلاقة ما بين هاذين المفهومين والسياسة العامة كونهما فاعل من الفواعل الغير رسمية والمؤثرة عليها [السياسة العامة].

الهدف من الدراسة :

تبرز أهمية الموضوع من خلال أن التخلف قد أخذ أبعادا خطيرة في عالمنا العربي خاصة مع التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي نعيشه باعتبار أن للتنمية أبعاد عدة [اقتصادية، سياسية، اجتماعية] لا يمكن فصل بعضها عن بعض لذا كان اهتمامنا بآليات التنمية السياسية ودورها في تحقيق سياسات عامة رشيدة، و اخترنا حالة الجزائر نظرا للأوضاع الانتقالية التي عايشتها محاولين بذلك استخلاص أهم النتائج، ومناقشة أهم النقاط، بالإضافة إلى رصد وتحليل واقع المشاركة السياسة والمجتمع المدني في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ودورهما في ترشيد السياسات العامة في إطار التطورات السياسية الحاصلة وفي ظل التحول الديمقراطي.

كذلك إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلة الأحزاب والمجتمع المدني وتنظيماته، وتحديد المكانة القانونية التي تحتلها العملية الانتخابية في القوانين والتشريعات الجزائرية باعتبارها مدخلا لتجسيد المشاركة السياسية.

أهمية الموضوع :

ترجع أهمية دراسة هذا الموضوع في معرفة دور آليات التنمية السياسية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر خصوصا أن مشاركتها في صنع وتنفيذ السياسات العامة تضمن الحرية وتحقيق الديمقراطية ضمن مبادئ الحكم الراشد وبالتالي تحقيق تنمية شاملة اقتصادية ، سياسية ، ثقافية، إدارية، اجتماعية .

حدود ومجال الدراسة :

المكان : سيتم تناول هذا الموضوع من خلال إسقاطه على التجربة الجزائرية إذ من الممكن أن تصبح نموذجا يهتدى به على المستوى القاري أو الإقليمي فيما يخص أهمية مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسة في الحياة السياسية ودورها في تفعيل وتنمية المجتمع ونقله نحو مجتمع أكثر حداثة .

الزمان : سيتم حصر هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1989، 2012 إذ تعتبر مرحلة انتقالية عرفت معطيات جديدة ، خصوصا فيما يتعلق بموضوع المشاركة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في الوقت ذاته مرحلة اعتناق الجزائر الديمقراطية

والانفتاح على الحياة السياسية ودور العديد من الأطراف الفاعلة في دفع وتيرة التنمية ووسائل الإعلام والرأي العام .

مبررات اختيار الموضوع :

ترجع مبررات اختياري لموضوع دور آليات التنمية السياسية في ترشيد السياسات العامة إلى اعتبارات علمية وأخرى ذاتية:

أ/ الاعتبارات العلمية الموضوعية:

- أول سبب يتمثل في الأهمية البالغة التي يتلقاها هذا الموضوع لدى العديد من الباحثين والمختصين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي.

- الحيز الكبير الذي شغله وما زال يشغله موضوع والسياسات العامة والأطراف الفاعلة فيها وكيفية الارتفاع إلى مستوى المواطنة من خلال تحقيق مشاركة سياسة قوية ومؤسسات مجتمع مدني تتعادل ولو نسبيا مع تلك الموجودة في الدول الغربية .

- دور المؤسسات السياسية في ترشيد السياسات العامة تتطلب دراسة وتحليل أكثر.

- لا يزال موضوع المشاركة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر أسير رؤى نظرية وتصورات أيديولوجية ضيقة بسبب معطيات بحثية يعتبرها العديد من الدارسين غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع.

- كذلك لأهمية الموضوع والهدف منه في تحسين وترشيد السياسات العامة كإحدى المتغيرات الضرورية لأي دولة تسعى لرقي مجتمعها.

ب/ الاعتبارات الذاتية :

ترجع الرغبة الذاتية إلى كوني مواطنة جزائرية أتعايش مع الأحداث والتطورات التي تحدث على المستوى الواقي والدولي، والملاذة تراجع الثقة ما بين الحاكم والمحكوم وكيف يؤثر هذا على الدولة إضافة إلى القناعة الشخصية نظرا لجدية الموضوع وحيوية البحثية، بحث يعطي آفاق واسعة للباحث، ويمنحه مزيدا من زوايا الرؤيا والتحليل، كون أن التنمية السياسية هي حجر الأساس لإقامة الدولة على أسس ديمقراطية .

أدبيات الدراسة :

هناك العديد من الأدبيات التي تناولت موضوعي المجتمع المدني و المشاركة السياسية وكذلك من اهتمت بالسياسات العامة والتنمية السياسية من بينهما:

-جارالله شايف، دور المشاركة في ترقية حقوق الانسان في اليمن رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2006 .

المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999 رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، مارس 2006.

- مذكرة ماجستير علوم سياسية، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1989- 2009 جامعة الحاج لخضر باتنة والتي تشير فيها إلى دور المجتمع المدني في مرحلة الصنع والتنفيذ والتقييم .

- مراد مولاي الحاج الأحزاب السياسية ومسألة الديمقراطية في العالم النامي، حالة الجزائر ملتقى حول الحكم الرشيد وإستراتيجية التقييم في العالم النامي كلية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، تحدث من خلاله عن معيقات المشاركة السياسية في الجزائر .

- مذكرة ماجستير، علوم سياسية، دور المجتمع المدني في بناء الأمن ألهوياتي في العالم العربي ،دراسة حالة الجزائر من خلالها تتعرف على الصيرورة التاريخية لمجتمع المدني في الجزائر .

إشكالية الدراسة:

تعتبر آليات التنمية السياسية مؤشر تأخذ به الحكومة لترشيد سياساتها إذ أن غياب مشاركة سياسية، وإلى إعطاء هامش صغير لمؤسسات المجتمع المدني بأي دولة يؤدي إلى انخفاض مستويات التنمية فيها وبالتالي فقدان الثقة ما بين الحاكم والمحكوم ولعل هذا ما تعاني منه الدول النامية وبالأخص الدول العربية .

وعليه :

إلى أي مدى أترث آليات التنمية السياسة في عملية ترشيد السياسات العامة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى 2012 ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة التوضيحية ألا وهي:

1/ ما الإطار النظري للسياسات العامة والتنمية السياسية ؟

2/ ماهو الدور الذي تلعبه آليات التنمية السياسية في عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة ؟

3/ ما واقع المشاركة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر ؟

فرضيات :

هدف هذه الدراسة إما إثبات أو نفي هذه الفرضيات:

- تعتبر المشاركة السياسة والمجتمع المدني إحدى أدوات التنمية السياسة وإحدى أهم مؤشراتها.

- ترشيد السياسات العامة مرهون بمدى إشراك الفرد وفاعليته في الحياة السياسية .

- وجود مجتمع مدني فعال يدل على وجود تنمية سياسية تدعم استمرار الديمقراطية وفقا لمبادئ الحكم الراشد ، فكلما كان هناك مشاركة سياسية في الحياة السياسية ومجتمع مدني فعال كلما اتجه المجتمع والدولة واتجه نحو التحديث كلما كان هناك انخفاض للمشاركة السياسية وغياب تام لمؤسسات المجتمع المدني دل ذلك على ضعف التنمية في ذلك المجتمع وانعدمت الثقة ما بين الحكام والمحكومين وبالتالي وجود سياسات عامة غير رشيدة .

منهج الدراسة :

1/ المنهج التاريخي:

هو منهج يساعد على دراسة الظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات والمنهج التاريخي يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ، لكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي الذي يحكم ميلاد الظواهر واندثارها ، ويحاول الوصول إلى إيجاد قوانين تحكمت في ذلك والقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه

الدراسة بالإضافة إلى تتبع مسار المشاركة السياسية والمجتمع المدني من خلال قنواتها الثلاث التي كانت محل الدراسة في الجزائر وإستعادة الوضع الذي ولدت وتطورت فيه .

2/ المنهج المقارن :

يحظى هذا المنهج بأهمية كبيرة في الدراسات السياسية ، وقد تم الاستعانة به في هذه الدراسة في مقارنة نتائج الانتخابات الرئاسية التي عرفتها الجزائر ومظاهر أداء منظمات المجتمع المدني ووظيفتها عبر مراحل مختلفة من مسار التحول الديمقراطي في الجزائر ، ومن تم تقييم درجة آدائها وكيفية تأثيرها على عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة .

3/ منهج دراسة حالة:

يقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الدراسة وجميع المراحل التي مرت بها، حيث يتم فحص واختبار موقف الذي يتصل بسلوك معين في هذه الوحدة أو الدراسة، قصد الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها تم التوصل إلى تعميمات عادية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المشابهة، وستعتمد على هذا1ا المنهج في دراستنا باعتبار أننا سنحاول دراسة موقع المجتمع المدني والمشاركة السياسية في عملية ترشيد السياسات العامة بدراسة حالة الجزائر من 1989 إلى 2012 .

أسلوب جمع البيانات :

تتنوع أساليب جمع المعلومات ما بين المراجع المتمثلة في الكتب الموجودة في المكتبات الجامعية ومذكرات التخرج ذات الصلة بالموضوع الدارسة ومواقع الانترنيت الرسمية مثل موقع وزارة الداخلية للاستطلاع على نتائج الانتخابات وحتى المداخلات و الملتقيات الدراسية المنشورة والمجلات الالكترونية وغيرهما.

تقسيم الدراسة:

حسب المنهجية المتبعة لأجل بلوغ الأهداف الفكرية والعملية للدراسة ، وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ، وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول:

ويمثل الإطار النظري للدراسة [السياسة العامة والتنمية السياسية] وينقسم إلى مبحثين ، اهتم المبحث الأول بالإطار النظري للسياسة العامة. أما المبحث الثاني : فقد تضمن بدوره الإطار النظري للتنمية السياسية باعتبارها قضية علمية وعلمية مرورا إلى تحديد مفهومها ثم تحديد المداخل النظرية لدراستها .

الفصل الثاني:

ويشمل دور آليات التنمية السياسية في تحسين وترشيد السياسة العامة من خلال إبراز أهمية المجتمع المدني في رسم السياسة العامة وكذا معرفة آليات تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة ، بالإضافة إلى الإشارة لمحددات نجاحه أما المبحث الثاني يتحدث عن علاقة المشاركة السياسة بالحكم الراشد .

الفصل الثالث:

يتضمن الدراسة التحليلية وينقسم بدوره إلى مبحثين الأول يتحدث عن دور المجتمع المدني الجزائري ومدى فاعليته في رسم السياسة العامة مبنيا بذلك أهم العقبات التي تحول دون أداء مهامه بشكل فعال وآفاق تفعيله في الجزائر أما المبحث الثاني فيتناول واقع المشاركة السياسية في الجزائر وما هي المعيقات وذكر كيف يمكن تجاوز هذه العقبات وتفعيل المشاركة السياسية في الجزائر .

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لموضوع الدراسة

مقدمة الفصل الاول:

إن التحديد العلمي للمفاهيم، وعرض المضامين المختلفة بها يعد الخطوة الأولى، و المفتاحية التي عن طريقها تتضح الرؤيا البحثية، كما تعتبر خطوة لا يمكن الاستغناء عنها أمام أي دارس وباحث لفهم الموضوع، لذا كان من المفترض تحديد مفهومي السياسة العامة والتنمية السياسية. خاصة وانه قد أجمع العديد على أن هذا الأخير يلعب دور بارزا في تقديم سياسات ناجحة الهدف منها تحقيق تنمية شاملة.

المبحث الأول: التفسير النظري لمفهوم السياسة العامة.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة.

من الصعب جدا إيجاد تعريف واحد جامع، ومانع للسياسة العامة مع العلم أنه ظهر حديثا، وتطور تطورا مذهلا قد يصعب ضمن زاوية ضيقة.

فالسياسة العامة لها العديد من المفاهيم انطلاقا من منظورات مختلفة، وتضاربات متباينة بين دارسين عدة، إذ لا يوجد تعريف جامع أو مانع يسلم به الدارسون يتبعونه كافة، فحتى الخبراء كانت لهم نظرة عملية السياسة العامة من خلال تلك التراكمات، والخبرات التي مرت بها عملية صنع، وتنفيذ السياسة العامة في الدولة الواحدة، أو الاستفادة من خيرات خارجية، فالسياسة العامة يقال في أحد التعريف لها:"أنها العلاقة بين الوحدة الحكومية ، وبيئتها"[1].

وفي تعريف أخر على أنها تقديرات اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل ، ويرى رجارد روز على أن السياسة العامة تشمل برامج بوصفه للسياسة عموما أنها:" سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلا أو كثيرا "[2] إذن فالسياسة العامة ليست عفوية، وإنما هي برنامج يعمل به. فهذه التعاريف تنظر إلى السياسة العامة من منظور عام لم تفصل في المفهوم ، مما يصعب على الدارس فهم معنى السياسة العامة بالضبط، إذ يرى فريدريك أن السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص، أو لجماعة، أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة سعيا للوصول إلى هدف، أو تحقيق غرض مقصود، علما أن السياسة العامة هي برنامج يراد به تحقيق هدف معين.

على العموم هذه التعاريف تتكلم عن المجال العام للسياسة العامة لكنها لا تحمل عاملا هاما، إذ أنها ناقصة لا تذكر جماعات الضغط، ولا حتى الحكومة، أو النظام السياسي بشكل عام، وعلى هذا السبيل نذكر ثلاث منظورات متناظرة للسياسة العامة ألا وهي :

---

[1] - **جيمس أندرسون ،صنع السياسة العامة ، ترجمة : عامر الكبيسي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ص14-15.

[2] - موفق الحديد محمد ، **الإدارة العامة هيكلة الأجهزة ووضع السياسات كتنفيذ البرامج الحكومية ، عمان :**دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2000، ص116.

1- منظور القوة : من يمتلك القوة يسيطر على الجماعات، والقرارات إذ من بين مقومات هذه الأخيرة الإكراه ، المنصب ، الخبرة، الشخصية، ولعل هذا ما تحدث عنه هارولد لسويل عن السياسة العامة بأنها من يحوز على ماذا؟ متى ؟ وكيف؟[1]. من خلال النشاطات التي تتعلق بتوزيع الموارد، والمناصب، والقيم، والمزايا المادية، والمعنوية، عن طريق تقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، وممارسة القوة أو النفوذ.

أما بالنسبة لمارك ليند نبرك، وبنيامين كروسبي فيريان بأن السياسة العامة عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة، والمساومة للتعبير عن ماذا؟ ومتى وكيف؟ بمعنى أصح التعبير عن ماذا تريد؟ و كيف يمكن أن تحصل عليه؟ وهنا نرى أن القوة تركز على الهيمنة، حيث يبرز دور السياسة العامة في بعض الدول بإحداث نوع من تكافئ القوى ما يخدم الصالح العام.

2- المنظور النظمي: هذا المنظور يختلف عن سابقه، إذ يرى دافيد إيسطون أن النظام السياسي مجموعة من العناصر المترابطة وظيفيا ذات التأثير المتبادل فيما بينها. هذا التعريف يحمل نوع من الغموض، وقد يتساءل دارسه عن تلك الصلة، لكن هذا الغموض سرعان ما يزول حين اكتشاف تلك العملية التي يتعامل بها النظام السياسي في توزيع القيم بطريقة سلطوية في إطار عملية مخاض المدخلات (الأفراد من دعم وتأييد) ومخرجات (تتمثل في قرارات، وأنظمة وأنشطة ملزمة للأفراد) ، وتغذية راجعة .إذا هذا المنظور يركز على شيئين ألا وهما دور النظام ، واستجابته لتطلعات الصالح العام، وهذا ما لا نجده في فترات عديدة فقد تخدم السياسة العامة نخبة معينة بفعل قوتها في التأثير ،كما تتصل السياسة العامة بكينونة واستقرار النظام السياسي.

3-منظور الحكومة :يتجه هذا المنظور بتعريف السياسة العامة أنها محل سلطة الحكومة لتنظيم الأمور داخليا ،وخارجيا إذ تتمتع الدولة هنا ببنية تنظيمية تتمثل في الأجهزة ، والمؤسسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية، وتنفيذها، من بين التعاريف التي تصنف ضمن هذا العنصر تعريف دي وسيولاس بأنها " تلك القرارات، والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع" .في حين يرى كارل

[1] - السيد عليوه عبد الكريم أبو الفتوح درويش، **الدراسات في سياسات العامة و صناعتها ، القاهرة :** مركز الدراسات والاستشارات ، 2000 ص5

فريدريك "بأنها مجموعة القرارات الحكومية المتضمنة لكل ما يجب أن يعمل أولا يعمل في ظل معطيات الأوضاع القائمة فيها."[1] وفي تعريف أخر له"هي مجموعة النشاطات التي تقوم بها الحكومة،وتتمثل في خدمات اجتماعية كالتعليم، والرعاية الصحية..."[2].من خلال هذه التعاريف نخلص إلى أن الحكومة قراراتها غير سيادية.

المطلب الثاني : أنماط السياسة العامة

للسياسة العامة مستويات نذكر منها[3]:

1- مستويات السياسة العامة ضمن الإطار العام:

هنا نجد أن السياسة العامة ذات مستويين:

سياسة عامة جزئية، سياسة عامة كلية، سياسة عامة فرعية.

السياسة العامة الجزئية : تحتوي على جهود الأفراد، والشركات، والمناطق العملية للضغط على الحكومة للاستجابة لقضاياهم بمعنى أن السياسة الجزئية تحدث حينما يحاول شخص الظفر بمطالب خصوصية لصالحه، ولعل هذا ما يميز هذه السياسة عن غيرها هدفها ليس الصالح العام.

السياسة العامة الكلية : تمتاز بمشاركة أكبر قدر ممكن من الفاعلين من قادة، ولجان في مناقشة، وبلورة السياسة العامة، وتحديدها، وفي هذه الحالة يمكن للسياسات الجزئية أن تتطور، وتتبلور لتصبح بذلك سياسات كلية،التطور مرتبط بمدى اهتمام جميع الأطراف بتلك السياسة من أحزاب سياسية،وجماعات المصالح إلى غير ذلك.

السياسة العامة الفرعية: هي التي تمس قطاعا ما كالعلاقات داخل البرلمان أو الإدارات،أو الجمعيات، فهي موضوعات سياسية ليس بالضرورة أن يهتم بها جميع

[1]- فهمي خليفة الهويدي ،**السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** ،عمان :دار المسيرة النشر ،والتوزيع ،ص32-35-2001.

[2]- أحمد مصطفى حسين ، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** ، عمان ك المركز العلمي الدراسات السياسية ، ص20،2002

[3]- فهمي خليفة الفهداوي ، **مرجع سابق** ، ص59، 80.

الأفراد، فالموظف داخل قطاع التعليم لا يهتم بما يحدث في قطاع الصحة من أجور، أو إضرابات[1].

مستويات السياسية العامة في إطار هرمية البناء المؤسسي للدولة :

نجد في هذا المستوى أربعة مستويات ألا وهي:

أ-السياسة العامة على المستوى التشريعي: تتجسد في تلك القرارات، والسياسات التي تصدر عن نواب البرلمان من سن القوانين، أو لوائح أو تعديل بعضها، أو إلغاء قوانين سابقة كان معمول بها.

ب- السياسة العامة على المستوى الحكومي: نقصد بها السياسة العامة التي تخص الحكومة، إذ تختلف في توجهاتها وقراراتها الصادرة من قبل المشرعين، من خلال الاهتمام بقضايا خارجية، لصنع سياسات عامة تخدم مصلحة البلد وعلاقته بالدول الأخرى.

ج- السياسة العامة على المستوى التنفيذي الإداري: تتمثل في مجموع القرارات التي تصدرها جهة إدارية معينة أو منظمة ديمقراطية رسمية في الحكومة ن وذلك في ما يخص تنفيذ السياسة العامة التي نتجت على مستوى الحكومة.

د- السياسة العامة على المستوى الفني الإجرائي: تعتمد الإدارة بصورة عامة على مجموعة قواعد ، ومعايير الغرض منه إرشاد الموظفين والعاملين لتنفيذ السياسة العامة.

3- تصنيف السياسة العامة على ضوء الأهداف الكبرى:

أ- السياسة العامة للحفاظ على النمو وتطوير المجالات الاقتصادية : نجد في هذا السياق يقع على عاتق الحكومة إيجاد سياسات توفر أكبر قدر من الخدامات من سلع (طعام، وملابس، ورعاية صحية وتعليمية) ولعل هذا يتطلب دخلا اقتصاديا معتبرا، حسب الإمكانيات، أو حساب النمو السكاني، وكذا الحصول على المعلومة اللازمة .

ب- السياسة العامة المتخذة على الحفاظ على الأمن الوطني: على الحكومة تلبية الحاجات والمتطلبات اليومية لمواطنيها، وكذا الاهتمام بالجانب الأمني ،من خلال بناء

[1] جيمس أندرسون ، **مرجع سابق** ، ص16

قوة عسكرية نظامية ن وما يتعلق بتوفير الوسائل، والمعدات، والأجهزة تبني تلك القوة لتحقيق الأمن على الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء.

ج-السياسة العامة المتخذة لأجل تحسين الظروف المعيشية، والاجتماعية للمجتمع:

نلحظها في تحسين مستويات الحيات لمجتمعاتها،وتلبية حاجات المجتمع،ويتطلب ذلك وجود قدر من الدعم الاقتصادي.

4-تصنيف السياسة العامة في ضوء ما تفعله الحكومة:

وهذا التصنيف يختلف عن سابقه وهو كالتالي:

ا-السياسة العامة الاستخراجية:

تتمثل في تعبئة الحكومة للموارد المادية، والبشرية، واستخراجها كالخدمة العسكرية مثلا.

ب-السياسة العامة التوزيعية:

تظهر في توزيع المنافع، والتقييم بين كافة المجتمع، وتخصيص تلك المنافع والقيم بحيث يستفيد منها كل فرد في المجتمع كمنحة التقاعد.

ج-**السياسة العامة لإعادة التوزيع:**هي مجموع السياسات التي تظل عبها الحكومة في تحقيق بعض الامتيازات المادية لصالح جماعة معينة من المجتمع على حساب جماعات أخرى كإعادة هيكلة المؤسسات الإدارية العامة للخدمات[1].

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة.

إذا تطرقنا إلى خصائص السياسة العامة فإننا في نفس الوقت نسعى لمعرفة مضمونها، ولعل هذا ما يقودنا إلى فهم أهم المرتكزات، وأساسيات السياسة العامة. وبالتالي نلخصها في ما يلي:

1-السياسة العامة فعل حكومي يشمل خياراتها، ونشاطاتها الرسمية، فالحكومة هي التي تبني سياسات الحكومة سواء كان قانونا، أو مرسوما، أو تعليمات تنظيمية، أو قرارات

[1]- فهمي خليفة الفهداوي،**مرجع سابق**،ص46،49.

محددة.فهي تجسد ما تقوم به الحكومة فعلا على ارض الواقع (مدخلات، مخرجات، تغذية راجعة)[1].

2-السياسة العامة تتمتع بسلطة تشريعية من خلال الالتزامات القانونية، والشرعية المكتسبة،من خلال فرض سياسة عامة معينة من قبل صانعها إذ تحمل صفة الإلزام،حيث تصدر تلك السياسات لوائح أو مراسيم،أنظمة تبيح،أو تعاقب سلوكا مثل سلوك الرسومات المفروضة.

3-أن السياسة العامة لا تخص فردا بعينه،أو فئة محددة،وإنما تكون شاملة لجميع فئات المجتمع.

4-السياسة العامة لا تحمل سلوكا عشوائي، بل تحمل نشاطات هادفة ذات أهداف واضحة، تهتم بالمجتمع وبالبيئة على اختلاف أجناسهم، ودياناتهم.

5-السياسة العامة غير معلنة،ولعل ما نستنتجه من هذا التعريف السابق ان السياسة العامة هو ما تفعله الحكومة.

المطلب الرابع: الفواعل الرسمية، و الغير رسمية في عملية صنع السياسة العامة.

إذا كانت السياسة العامة عملية معقدة الأمر الذي يجعلها تتراجع مابين صناع رسميين، وغير رسميين، ولعل هذا ما يختلف من دولة إلى أخرى.حسب النظام المتبع.

أولا: يجب أن نذكر أن الصناع الرسميون هم الجهة التي يخول لها الدستور سلطة فعلية في صنع السياسة العامة.

أولا: الصناع الرسميون:

أ-المشرعون: نقصد بها السلطة التشريعية حسب ما تحلله الدساتير المعمول بها في الدول باختلاف أنماط التشريع، وكذا تباين النظم السياسية.

وهنا نشير إلى الدور المركزي الذي تلعبه صنع السياسات و إعدادها.و قد يكون أعضائه منتخبين، أو معينين، أو الخلط بينهم لهم صلاحيات رفض القوانين، والسياسات العامة.

[1]- موفق الحديد محمد، **مرجع سابق**، ص117.

مثال: في و.م.أ يلعب الكونغرس دورا هاما في تجميع السياسات العامة، وإعطاء الأولوية لسياسة على غرار سياسة أخرى حسب المصالح.

ملاحظة: أن طبيعة الدستور هي التي تحدد ذلك الاختلاف الحاصل في البنية الهيكلية، والوظيفية للسلطة التشريعية، وهذا يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على فاعلية صنع السياسة العامة.

ب-المنفذون: يختلف كما ذكرنا ألفا دور السلطة التنفيذية باختلاف الأنظمة السياسية.ويبرز الدور الهام الذي تلعبه خصوصا في صنع السياسة العامة الخارجية

مثال: الرئيس الأمريكي يتمتع بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية.

وحتى الجانب العسكري تفوق تلك الصلاحيات في الميدان الداخلي،لذلك يعتبر الموجه الخارجي في صنع السياسة الخارجية.عدا هذا يمكن للرئيس ونائب الرئيس(الوزير الأول) تبعا للنظام السياسي المشاركة في صنع السياسة العامة،وفقا للصلاحيات المخولة. كأن يدعم الرئيس مطالب تقدمها أقلية ما.

ج-**السلطة القضائية**: للقضاء دور هام جدا من خلاله يستطيع أن يلغي التشريعات، أو يفسر النصوص، وتأويلها، واقتراح التعديل عليها، وهذا حسب مدى استقلاليته كونه هيئة محايدة.

مثال: للقضاء الأمريكي دور بارز في السياسة العامة معالجة، أو تعديل، أو إسقاط النصوص التشريعية، والتنظيمية حسب ما تقتضيه الحاجة.**مثال:** في بريطانيا لا يصل إلى حد الإلغاء كما هو الحال في المادة الأمريكية، بل يؤخذ دور المحاكم الانجليزية في تقرير إذا كانت السلطة التنفيذية تعمل صلاحياته القانونية. **مثال:** في الدول النامية السلطة التنفيذية تفرض هيمنتها على السلطتين، وأن ينص الدستور على حيادية القضاء.

د-الأجهزة الإدارية: للجهاز الإداري دور هام جدا في صنع السياسة العامة على غرار اختلاف الأنظمة الإدارية، لكن ما نلحظه في كثير من الأحيان تبعية للسلطة التنفيذية أي ارتباط الوظيفة الإدارة بالسلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة على حساب السلطة التشريعية.

يمكن أن نقول أن السياسة العامة ما هي إلا انصهار رغبات هؤلاء الصناع الفاعلون الرسميون، وفقا لمنطق ومعادلة قانونية تسمح بتدخل لأحد هؤلاء الصناع وفقا لنص قانوني محكم.

إن الأطروحات النظرية تختلف كثيرا عن الواقع الممارساتي.

ثانيا: الصناع الغير رسميون:هم هيئة لا يخول لها الدستور سلطة فعلية في صنع السياسة العامة. فدورها يتراجع ما بين الثبات، وعدمه، بين القوة، و الضعف. ويكون الاختلاف قائما باختلاف الأنظمة السياسية نذكر منها:

أ-الأحزاب السياسية: هناك العديد من المقاربات المعرفية التي تناولت الأحزاب السياسية،**إذ هو** مجموعة من الأفراد تجمعهم اديولوجية واحدة،هدفها الوصول إلى السلطة. ويكمن دورها في عملية صنع السياسة العامة من خلال البرامج التي تقدرها في إطار التنافس، فحين وصولها إلى السلطة تسعى لتحقيقها وكذا عرقلة بعض السياسات تحت مسمى المعارضة.

إذن حين وصول الحزب إلى السلطة يسعى وزرائه لتطبيق برنامجه،أما نوابه في البرلمان تضع السياسة العامة وفق قوانين تتماشى و اديولوجية الحزب.

ب-جماعات الضغط:1هي مجموعة التنظيمات الغير حكومية تعمل علنا،ولها غطاء قانوني،تسمى جماعات المصالح من حيث الهدف،وجماعات الضغط من حيث الوظيفة،قد تكون مهنية مثل النقابات،التي تسعى للدفاع عن المهنة،ولها دور في صنع السياسة العامة انطلاقا من التأثير على القرارات التي تتعلق بمسائل مهنية كالأجور، والتأمينات...الخ

ج-المواطن:أن للفرد دور هام في صنع السياسة العامة في إطار غير رسمي انطلاقا من حجة أساسها أن المواطن ينتخب هيئة تصبح رسمية(البرلمان)مهمتها تبني مجموعة من الأفراد سياسة عامة

المبحث الثاني : التأصيل النظري للتنمية السياسية.

من اجل فهم التنمية السياسية أكثر سيتم التطرق إلى تعريفها،والياتها ومختلف أطرها النظرية.

المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية.

قبل أن نتناول تعريف السياسة العامة يجدر بنا الإشارة إلى بعض الصعوبات التي اعترضت سبيل الباحثين في تحديد وضبط المصطلح، من بينها نجد ما يلي:

تداخل مفهوم التنمية السياسية مع بعض المفاهيم الأخرى (كالتحديث، التغيير، التطور...)، ولعل هذا ما دفع العديد من الدارسين اعتبارها كمرادفات للتنمية السياسية.

أن جل الدراسات التي قدمها الباحثون في هذا المجال هي تعار يف تنطوي على مجموعة من التوجهات القديمة، والاديولوجية لواضعيها، اغلبهم كانوا من الغرب، وبالتالي نشهد ذلك الانحياز الاديولوجي، وحتى الحضاري لتجربة الغرب[1]، أي أنها تفتقر إلى الموضوعية التي هي ركن أساسي للعلم.ا فضلا عن عدم الاهتمام بالواقع السياسي للدولة النامية نتيجة عدم الإلمام الكافي للحقائق، والظواهر العامة المتعلقة بها،وكذا قلة المعرفة بشؤونه ،الأمر الذي أدى في النهاية إلى إعطاء استنتاجات لا تمت الواقع بصلة[2].

صعوبة التوصل إلى تعريف جامع ومانع، نتيجة اتساع البحث في مجال التنمية السياسية، واهتمام العديد من العلوم به، مثل علم السياسة المقارن وعلم الاجتماع.

2- تعريف التنمية السياسية :

قبل التطرق للتنمية السياسية يجب أن نتعرف أولا على مفردتي كل من (التنمية، والسياسة).

مفهوم التنمية : يتباين مفهوم التنمية من تعريف إلى أخر إما حسب الإسناد النظري لصوغ هذا المفهوم من جهة، أو تباين الإيديولوجيات التي تستند إليها عمليات التنمية،

[1]- بومدين طاشمة،**دراسات التنمية السياسية في بلدان الجنوب،قضايا وإشكالية،الجزائر:**ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص28.

[2]- بومدين طاشيمة ، **مرجع سابق**، ص210.

وأساليبها من جهة أخرى، مما يدفع " أروين ساندوز" إلى القول : " إنني لا سوف نحاول إعطاء تعريف محدد دقيق للتنمية لكني أفضل أن أترك هذا المصطلح "يعني ما يعنيه حسب ما يريد كل دارس سواء في أفغانستان أو الهند أو الصين أو غيرها".

نستنتج ساندوز يعتبر مفهوم التنمية مفهوما شاملا لا يقبل التجزئة إذ يمس شتى مجالات سواء سياسية أو اجتماعية أو حتى ثقافية ، وأنه أي تحول أو تغيير يؤدي إلى التحول في البقية[1].

التنمية لغة: تعني الزيادة و الانتشار، فالتنمية في حقل اللغة التربية وثقافتها هي عملية توالد ذاتي، وحركة جوانبية تنبع من الذات وبصورة مستقلة دائما، ولا تكون كذلك إذا كانت تتم بمؤثر خارجي، وكما يقول " هلال عسكري "فإن النما يعني أن الشيء يزيد بحال من نفسه لا بإضافة شئ آخر إليه[2]. إذا فأصل التنمية أن تكون نابعة من الذات لا من الغير، هذا عن تعريف التنمية لغة.

اصطلاحا : فهناك تعاريف عدة / نتطرق لأهمها / ثم نرى العناصر المشتركة بينما لنخلص إلى تعريف إجرائي بينهما.

إن أشهر، وأقدم تعريف كان تعريف الأمم المتحدة الذي يرى بان التنمية هي عبارة عن "مجموعة من الوسائل، والطرق التي تستخدم من اجل توحيد جهود الأهالي، والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي ، والاجتماعي، والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية ....الخ"[3].

أما محمد الجوهري فيعرف التنمية بشكل عام أنها : "عملية تغيير دينامكي ، وموجه تتم في إطار اجتماعي مدين ، وترتبط بازدياد عدد المشاركين من بناء الجماعة تتم في إطار اجتماعي مدين ، وترتبط بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير ، وتوجيهه ، وكذا في الانتفاع بنتائجه ، وثمراته".

ب – مفهوم السياسة : نجد أن موريس ديفارجيه في كتابه "دراسة السياسية " ذكر انه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسي، وبالنسبة لكلمة السياسية لغة هي

---

[1]- **أحمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ،الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة.**

[2]- **علي غربي وآخرون ، تنمية المجتمع من التحديث والعولمة ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2003ص32.**

[3]- **ابن منظور ، نسيان العرب المجلد السادس ، بيروت : دار الصار ، 1990،ص108.**

المصدر الصريح للفعل ساس، ويسوس، ومعناها في اللغة : ساس الناس سياسة أي تولي رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور أي دبرها وقام باصطلاحها. والسياسة هي ذلك النشاط الاجتماعي الذي ينظم الحياة العامة، فهو ينظم الأمن ويقيم توازن، والوفاق من خلال القوة الشرعية والسيادة بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة حكم مستقلة على أساس علاقات القوة والذي يحدد أوجه المشاركة في سلطة بنسبة الإسهام ، والأهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي ، وسير العمل.

التعريف الإجرائي للتنمية السياسية :

يمكن تناول التنمية السياسية من الناحية الإجرائية على النحو التالي[1]:

"التنمية السياسية عملية سيسو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، بغية تطوير واستحداث نظام سياسي عضوي يستمد أصوله الفكرية من مرجعيته العقائدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، نتسق مقولاته مع مقتضيات البيئة الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع ، وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية ، ويتألف هيكل هذا النظام، وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وما إلى ذلك من كيانات نوعية تمتاز عن بعضها بنائيا ونتبادل التأثير فيما بينها جدليا وتتكامل مع بعضها وظيفيا ..."

وفي الأخير واستنادا لما ذكرناه ألفا يمكن أن نعرف التنمية بأنها :عملية تغيير شاملة تمس جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية بهدف تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وكذا توفير الرفاهية لهم.

من أشهر تعاريف التنمية السياسية **"لوسيان باي"(peglucein)** بحيث قدم هذا الأخير عشرة تعريفات رئيسية ألا وهي[2]:

1-التنمية السياسية شرط أساسي لإحداث التنمية الاقتصادية.

2-التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.

3-التنمية السياسية هي التحديث السياسي.

---

[1]- غازي محمود ذيب الزعبي،**البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، الأردن:** عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،2009،ص54

[2]- احمد وهبان، **مرجع سابق**،ص112.

4-التنمية السياسية هي أداء، وإدارة الدولة القومية، بمعنى قبول شكل واحد من النظام السياسي، والممارسة السياسية.

5-التنمية السياسية هي التنمية الإدارية و القانونية.

6-التنمية السياسية هي التعبئة السياسية للجماهير من خلال المشاركة السياسية.

7-التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية بمعنى قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية، وتدعيم الممارسة السياسية الديمقراطية.

8-التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي، والاجتماعي.

9-التنمية السياسية هي التعبئة والقوة بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعال،وله من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية.

10-التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد.

المطلب الثاني : علاقة التنمية السياسة ببعض المصطلحات

هناك علاقة ما بين العديد من المصطلحات ومفهوم التنمية السياسة سواء تلك التي تتوازى معها أو التي تتقاطع معها من بينها مايلي :[1]

التنمية السياسة والتحديث السياسي : « political Modernisation» :

يلجأ العديد من الكتاب إلى استخدام مفهوم التحديث السياسي بدلا من مفهوم التنمية السياسية"، وذلك لاعتقادهم أن التحديث أشمل فهما مقارنة بالتنمية، فالقول أن الدولة يجري تحديثها فهما من القول بأنه يتم تنميتها .

والتحديث هو تأثير الجديد على القديم، ففي علم اجتماع التنمية يقصد بالتحديث أنه:" نقل النموذج الغربي وذلك من خلال تصور وجود التنافسية:" التقليدي، الحديث"

[1] عربي علي و آخرون ،**مرجع سابق**، ص 73 - 77 .

واعتبار الديمقراطية بمفهومها الواسع، خاصية رئيسية للمجتمع الحديث في المجال السياسي " .

أما في علم السياسة تعتبر عملية التحديث تلك التحولات والتغيرات السياسية التي حدثت في أوربا وبقية أنحاء العالم منذ النهضة الأوربية، ويتم ربط هذه التغيرات بمجموعة من الخصائص يشار لها كخصائص لعملية التحديث السياسي من بينها:

- اتجاه عام نحو المساواة التي من شأنها تحقيق تكافؤ الفرص في المشاركة.
- قدرة النظام السياسي على صياغة سياسات ، والقيام بإنجازها .
- التمايز والتخصص في أبنية ووظائف النظام السياسي بما لا يكون على حساب تكاملها الكلي .
- علمانية العملية السياسية بمعنى فصل السياسة عن الأهداف والتأثيرات الدينية .

يوجد العديد من التعريفات لعملية التحديث السياسي أهمها، تعريف "كلومان" :"هو تلك العمليات التي تتعلق بتمايز المؤسسات السياسية، وطبع الثقافة السياسية بالطابع العقلاني والتي من شأنها تدعيم قدرة النظام السياسي وتحسينه في أربعة مظاهر كبرى:

أ- ترشيد السلطة.

ب- تمايز البنى والوظائف السياسية.

جـ- تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام.

د- إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع " .

أما روستو « Roustou » يرى " أن التحدث يتضمن زيادة القدرة في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين الأفراد ...."[1].

في حين يرى ساموبل هنتجتون « Samuel Huntrington » : " أن التحديث هو عملية متعددة الأوجه تهدف إلى إدخال تغييرات في كل نواحي تفكير الإنسان وسلوكه"[2].

إذا التحديث عملية موازية للتنمية السياسية بل هو مدخل أساسي لتحقيق أهدافها إذ هناك محاولات عدة للتمييز بين عملية التحديث والتنمية السياسية من بينهم "آبتر"

[1] Samuel Humiting tom, **The change to change : modernization, Development, and politics,** Comparative politics, vol 03, N° 03 Mars 1971, P322.
[2] Weiner, Myron, **Modernization the Runis of Groueth,** New York : Basic Book, 1966. P125.

« Apter » بقوله :" إن التنمية السياسية هي حلقات متواصلة الامتداد عالمي يمس كل التغيرات التي تنتج عنها تحولات على المستوى الاجتماعي كذلك توزيع الأدوار الاجتماعية، في حين أن التحديث ظاهرة خاصة ظهرت في حضن المجتمعات التقليدية باستيراد المبادئ الاجتماعية التي تتمتع بها المجتمعات الصناعية[1].

إن التحديث عمل موازي يعقد من الإجراءات المتخذة في مجال التنمية السياسية بل أنه يتطابق معها.

التنمية السياسية والتخلف السياسي:

لا يمكن التطرق للتنمية السياسية دون فهم معنى التخلف السياسي على اعتبار أن التنمية السياسية في جوهرها هي مجموعة من العمليات والإجراءات التي تستهدف القضاء على التخلف.

فالتخلف في جوهره ظاهرة اقتصادية يعبر عنها اختلال التوازن بين الوظائف التصنيعية من ناحية والوظائف الأولية من ناحية أخرى، وهي سمة الاقتصاد الريعي.

أما في حقل علم السياسة يشار إلى التخلف باعتباره مرادف لمجموعة من الخصائص بالإضافة إلى أن التخلف ظاهرة تلزم المجتمعات الغير أروبية حيث تميزتها جملة من المظاهر منها :

- محدودية النخبة الحاكمة.
- مركزية القرار السياسي.
- سيطرة الثقافة الغير ديمقراطية التي لا تشجع على المشاركة.
- التمسك بوجود الحزب الواحد.
- عدم الاستقرار مع عدم التكامل.
- الاعتماد على سلطة واحدة أو إنتاج واحد.
- التبعية للخارج اقتصاديا بالاعتماد على القروض.
- تفشي الأمية وشيوع البطالة.

[1] Samuel Humiting tom, **The change to change : modernization, Development, and politics,** Comparative politics, vol 03, N° 03 Mars 1971, P322.

- الهوة العميقة بين الريف والحضر[1].

ولعل هذه النقاط عبارة عن مجموعة من المؤشرات التي تدل على وجود تخلف اقتصادي بالدرجة الأولى أما فيما يتعلق بالتخلف السياسي فالأمر أكثر صعوبة وتعقيدا من التخلف الاقتصادي لذا نلاحظ أن معظم المحاولات التقت في تحديد خصائص التخلف السياسي على النحو التالي :

- تقليدية السلطة السياسية.
- غياب المشاركة السياسية.
- غياب المؤسسات الفعالة.
- عدم الاستقرار السياسي.
- عدم المساواة السياسية.
- ضعف التكامل القومي.
- غياب العقلانية في عمليات اتخاذ القرار.
- تفشي مختلف أشكال الفساد السياسي.

إذن الاستقرار السياسي هو محصلة طبيعية لفشل النخب الحاكمة في التواصل مع المواطنين قصد تحقيق مطالبهم[2].

لكن عملية التنمية السياسية تتعدى ظاهرة التخلف السياسي، فهي عملية مستمرة تسعى دائما نحو الأمثل فيما يخص الأداء الوظيفي للأفراد والمؤسسات.

التنمية السياسية والاستقرار السياسي :

يختلف تحليل مفهوم الاستقرار السياسي حسب طبيعة كل مجال فعلى سبيل المثال المنظور الاقتصادي نجد المرادفة ما بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات.

يعد الاستقرار السياسي في مضمونه وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لتجعل كل قوى المجتمع كتلة واحدة وحاجز أمام روافد الاستقرار، فالاستقرار

[1] ابراهيم حسن، **دراسة في التنمية والتخطيط الاقتصادي دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة :** دار المعرفة الجامعية ، 1983، ص.ص 66-67.

[2] Jean Geaffreg, **Rich world,** London : George Allen Urwrin, …., 1978, P95.

الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية ناتجة عن خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير.

لذلك نجد أن الدول المتخلفة أمنيا وعسكريا وثقافيا، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لعوامل عدة، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة هي الدول المتقدمة وذلك لأسباب عدة :

1- الاستقرار السياسي لا يقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدة الأجهزة الأمنية، وإنما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة والحياة السياسية الداخلية.

2- عوامل اجتماعية، اقتصادية يقترن التقدم في الدول الصناعية المتقدمة بالتصنيع وارتفاع التحضر وقوة البنية التحتية مثل التعليم والمواصلات ونشاط فعال لجمعيات المجتمع المدني، في حين الدول المتخلفة يوجد هناك ثلاثة حالات :

- دول تتمتع بالاستقرار السياسي.
- دول تحقق بعد التنمية الاقتصادية.
- دول أخرى قطعت شوط لا بأس به من التنمية وتمخض عن ذلك سلبيات سرعة التحديث بعدم الاستقرار.

3- عوامل سياسية : البعض يرى أن الاستقرار السياسي يعتمد على وجود مؤسسات تستجيب لمطالب الجماهير وتصرفاتها باللجوء للعنف، حيث يقدم صمويل هنتجتون معادلة مفادها أن العلاقة بين المؤسسات وعملية التحديث الاقتصادي إذ أنه إذا واكبت المؤسسات السياسية عملية التحديث الاقتصادي أو سبقتها فإن ذلك يؤثر سلبا على استقرار الأوضاع، والعكس يحدث عندما يتقدم التحديث على المؤسسة فيزيد من التدخل من قبل الجيش[1].

إذ هناك تداخل كبير ما بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي بحيث يعتبر الاستقرار السياسي وسيلة وهدف في آن واحد للتنمية السياسية، إذ يبد في الوقت ذاته شرطا لازما لحصول الاستقرار السياسي.

[1] Lipset Segmour Martin, **Polical Man : The social Bases of politics,** New York: Double Rey, 1963, P56.

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية.

تبعا لما سبق يمكن حصر التنمية السياسية فيما يلي:

- تهدف إلى تحقيق المواطنة، وترسيخ مفهومها في ذوات أفراد العنصر البشري المشكل للدولة، وهذا يعني بناء الدولة القومية التي تنتفي في ظلها أزمة الهوية. ترسيخ التكامل السياسي وبالتالي الاستقرار في سبيل المجتمع المنسجم.
- تحقيق التغلغل داخل إقليم الدولة من خلال تدعيم الحكومة المركزية بزيادة كفاءتها وإعمال قوانينها، و سياساتها داخل أرجاء الدولة.
- السعي لزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، إما من خلال اختيار الحكام على المستويين المحلي، والقومي، إما ما يتعلق بالتأثير على عملية صنع القرارات، والسياسات العامة داخل المجتمع.
- اللحاق الحضاري للمجتمعات النامية مع الدول المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها.
- بناء الدولة الوطنية القومية، وتدعيم قدرات النظام السياسي، والمشاركة السياسية.
- بناء إستراتجية طويلة الأمد، ومشاركة فاعلة من طرف المؤسسات الرسمية و الغير رسمية، والمواطنين في الفكر و الممارسة.
- جعل المجتمع عصريا، ومنفتحا، ومتسامحا لكل أبنائه.من خلال مبدأ العدل والمساواة (سيادة القانون)[1].
- تفعيل السلطات الثلاث،وكذا حيوية المجتمع المدني لجعله نشاط تنبثق عنه أحزاب، و تيارات وطنية ذات تمثيل واسع، وتعزيز قيم الانتماء والديمقراطية،و المساواة، والكفاءة، والمشاركة، وضمان حقوق المرأة ومشاركة فاعلة للشباب.
- التخلص من الأزمات التي تواجهها الدولة، ما يعني أنها مصلحة مشتركة للسلطة السياسية، وللمواطنين من اجل تحقيق الاستقرار السياسي الذي يبتغيه أي نظام سياسي.

[1]- **المرجع نفسه، ص 145.**

المطلب الرابع :المداخل النظرية للتنمية السياسية.

هناك العديد من المداخل المنهجية في دراسة التنمية السياسية،إلا أننا سنذكر الأهم منها،مع تقديم انتقادات وتباين أوجه القصور الذي يكتنف كلا منها.

أولا:المدخل القانوني:

يعتبر المدخل القانوني من المداخل التقليدية في دراسة التنمية السياسية، والذي يعتمد أساسا في دراسة الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية كما تركز على شرعية الفعل من عدم شرعيته[1].

اذ ينطلق هذا المدخل في تحليله للتنمية السياسية من مفترض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمحدودة تتولى حمايتها و تنفيذها مجموعة من المؤسسات و الهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة، فجوهر التنمية السياسية حسب هذا الاتجاه يتمثل في دولة القانون ، وهذا يستوجب توفر الدستور الذي يقيم السلطة في دولة ويؤسس وجودها، و بالتالي تصبح السلطة مقيدة وغير مطلقة، كما يقتضي قيام دولة القانون ضمان حقوق الأفراد و حمايتها من تجاوزات السلطة العامة، وكذا قيام دولة على أساس العدالة و المساواة بين أفراد المجتمع.

بالرغم من أهمية هذا المدخل إلا انه يعاني الكثير من النقائص، كأنه قاصر على الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، كما انه يركز على الأطر المعيارية الشكلية و يهمل العمليات والأنشطة الغير رسمية. وإهمال الاعتبارات الغير قانونية كالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية[2].

ثانيا: المدخل الماركسي (الجدلي المادي.)

يؤكد هذا المدخل على النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبرون أن النظام السياسي يعد نظاما ناميا حينما يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة، ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، ويحول دون الاستغلال الطبقي ، كما يرون أن الطبقات العاملة هي الأجدر على حيازة

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم،المناهج،الاقتراب،الأدوات،الأردن:**1986،ص127.
[2]- بومدين طاشمة،**مرجع سابق**،ص53،52.

القوة في المجتمع وحمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الشيوعي المأمول،وذلك ما يقتضيه التحليل المادي للتاريخ ، وما ينطوي عليه التحليل من التأكيد على دور العوامل الاقتصادية للطبقات المختلفة وما ينجم عن ذلك من نمو الوعي الطبقي و احتدام الصراع بين الطبقات ، وانتصار الطبقة العمالية و تطوير البناء الكلي للمجتمع[1].

لكن ما يؤخذ على هذا المدخل هو تركيزه على الصراع بين الطبقات القائم على أساس اقتصادي في حين إغفال باقي الأنواع الأخرى من الصراع[2].

ثالثا:المدخل البنائي الوظيفي.

يقوم هذا المدخل على افتراض المجتمع المدني نسق اجتماعي مترابط ترابطا داخليا ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محددة بحيث أن أي خلل أو تغير يطرأ على احد مكوناته يؤثر على باقي أجزاء النسق. أي أن هناك تأثير متبادل بينهما، هذا التأثير يساعد على تحقيق التكيف مع الظروف المتغيرة وكذا تحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل، و بالتالي الحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته في أداء وظائفها و أدوارها.

وقد ركز علماء السياسة الوظيفيين على مفاهيم بنائية و وظيفية أخذوها من دراسات اجتماعية، وعلى وجه الخصوص أفكار بارسونز إذ اتو بأبعاد ومفاهيم جديدة من خلال التركيز على الوظائف بدلا من التركيز على الدساتير و المؤسسات الحكومية، وعلى مفهوم النظام بدلا من التركيز على مفهوم الدولة، و على الوظيفة بدلا من السلطة و القوة، و الأدوار بدلا من المناصب ،والأبنية بدلا من المؤسسات[3].

وينطلق البنائيون الوظيفيون في تحليلاتهم لقضية التنمية السياسية من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتسم بنفس الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، و الممثلة في توفر المقومات البنائية،و المتطلبات الوظيفية

---

[1]- بومدين طاشمة،**مسالة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر1988-1992**،(مذكرة ماجستير غير منشورة)،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2001،2000،ص24.

[2]- **عباش عائشة ،إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي**،(مذكرة ما جستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2008،ص22،23.

[3]- محمد شلبي،**مرجع سابق**،ص174.

تمنح النظام السياسي القدرة على التكيف و التفاعل مع معطيات البيئة الداخلية والخارجية من جهة، و من جهة أخرى تضمن بقائه و استمراره في أدائه لوظائفه.

ملخص الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

تعددت المفاهيم المتعلقة بكل من مفهوم السياسة العامة والتنمية السياسية، ومرد ذلك إلى اختلاف، و تباين المنطلقات الفكرية و الفلسفية لكل مفكر، أو باحث وهي السمة الغالبة لمعظم الدراسات في العلوم الاجتماعية، والإنسانية عموما والعلوم السياسية بوجه خاص.

لعبت المقاربات النظرية ودورا هاما في تفسير ظاهرة التنمية السياسية كما تعددت أطروحاتها بتعدد المقترب، فالماركسية، والوظيفية ظلت تسعى بكل جهد إلى إبراز الحاجة في تحقيق التنمية السياسية.

الفصل الثاني
ميكانيزمات التنمية السياسية
ودورها في ترشيد السياسة العامة

مقدمة الفصل الثاني:

سنعالج في هذا الفصل العلاقة الموجودة ما بين آليات التنمية السياسية و السياسة العامة، و كيف يمكن لها أن تلعب دورا محوري في ترشيد تلك السياسات من خلال التطرق إلى دور المجتمع المدني و المشاركة السياسية. أي دراسة آليات تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة، بالإضافة إلى محددات نجاحه، و من تم التطرق إلى علاقة المشاركة السياسية بالحكم الراشد إلى غير ذلك من العناصر.

المبحث الأول: دور المجتمع المدني في ترشيد السياسة العامة

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالحكم الراشد

أولا : الحكم الراشد

مفهوم الحكم الراشد :

ظهر مفهوم الحكم الراشد عام 1989 ، خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر[1] .

وعليه فالحكم الراشد هو فن التسيير الجيد للقطاعات الإدارية خاصة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية... يبنى دائما من خلال فعالية السياسة للمنتوج المادي والمعنوي الخاص بالجمهور.

خصائص الحكم الراشد :

يتميز الحكم الراشد كأسلوب في ممارسة السلطة ورسم السياسات بالخصائص التالية :

أ/ الحكم الراشد عبارة عن أسلوب في إدارة القضايا والمشاكل المعقدة فهو قائم على المشاركة الأفقية والمتساوية لمختلف الفاعلين في ممارسة الحكم ورسم السياسات العامة.

ب/ يمثل الحكم الراشد خيارا ونزعة في ممارسة الحكم .

ج/ أن القرارات في ظل الحكم الراشد غير دائمة يمكن إلغائها فهي نتاج مساومات ومفاوضات ومقايضات بين مختلف الفاعلين .

- معايير الرشادة وتفعيل السياسات العامة :

أ- الشفافية :

- تؤدي إلى ضمان عدالة التسيير وحرية الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة المنتهجة وتسهيل عملية تقويمها .

- دراية المواطن بمختلف السياسات التي تتبناها الحكومة لمعالجة مشاكله .

[1] بومدين طاشمة ، صناعة القرار المحلي على ضوء إعادة صياغة دور الدولة ، ورقة مقدمة بملتقى " السياسات العامة ودورهما في بناء الدولة وتنمية المجتمع " كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة : مولاي الطاهر ، سعيدة ، 26-27 أفريل 2009 ، ص 03 .

- القضاء على الفساد .

ب- المساءلة : هي آلية يمتلكها المواطنون والمجتمع المدني لمراقبة أعمال السلطة و الإدارة العامة على مصير الأموال ودرجة تنفيذ البرامج (تقويم السياسات العامة).

ج- دولة القانون : يعد أحد أهم مبادئ الرشادة ، حيث أن القانون يسعى فوق الحكام والمحكومين على حد سواء، وهذا من شأنه يحارب الفساد ويكون ردعا للمسؤولين السياسين والمديرين أثناء رسم وتنفيذ السياسات التنموية ، كما يخلق شرعية للدولة ويزيد من الثقة بين الحكام والمحكومين .

د- المشاركة : أي أنه لكافة الفاعلين الحق في تقديم آراء فيما يتعلق بالأهداف التي ينبغي تحقيقها والقرارات التي ينبغي اتخاذها[1] .

مكونات الحكم الراشد : يتضمن الحكم الراشد آليات رئيسية :

1/ الدولة : توفر بيئة سياسية ، إطار تشريعي ملائم يسمح بالمشاركة .

2/ القطاع الخاص : يوفر مناصب شغل ، وشريك للإدارة .

3/ المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات : لديها دور في تسهيل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى يقوم بالمشاركة في الأنشطة[2] .

ثانيا: دور المجتمع المدني في مراحل صنع السياسات العامة:

هناك العديد من المراحل التي تعتمد عليها العلاقة التفاعلية ما بين المجتمع المدني و السياسة العامة أهمها:

مرحلة صنع السياسة العامة: نجد أن المجتمع المدني هنا يوجه تنبيه للسلطات من خلال إبداء رأية حول وجود حاجات تحتاج إلى الإشباع، أو وجود اختلالات تحتاج إلى المعالجة، وإدراجها ضمن برنامج الدولة سواء على المستوى المحلي أو الوطني بدءا من تقديم المشورة، والخبرة الفنية للضغط على صناع السياسة العامة من خلال تكتلات، كذلك إثارة وعي الجمهور نحو قضية معينة. مع طرح المطالب مباشرة، وكذا مراقبة الحكومة ولتندرج نتائج ذلك إلى صانعي السياسة العامة.

[1] منذر خدام ، مبادئ الحكم الراشد ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2059 ، 2007/10/05 .
[2] ناجي عبد النور ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة في الجزائر ، العدد الثالث ، مجلة المفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2008 ،ص 111 .

وفي هذا الصدد نجد صياغة السياسات من الأعلى إلى الأسفل تتمحور في أربعة نقاط أهمها:

تقديم الاحتياجات بالنسبة للقدرات الحكومية على صياغة السياسات على المستوى المركزي.

تنفيذ برامج بناء أدوات على صياغة، وتحسين السياسات، و آليات جمع البيانات، وتحليلها، و مراقبة الوزارات المستهدفة[1].

أن نمط التداخل و التشابك يظهر من خلال بلورة السياسات عن طريق تعزيز إدارة المواطن، و المساهمة الفاعلة في تحقيق التحولات الكبرى في المجتمع على أن لا يبقى حكرا على النخب الحاكمة.

كما تعمل منظمات المجتمع المدني على سد ثغرات الحكومة في بعض السياسات العامة من بينها السياسات الصحية، و التعليمية، و السياسة الاجتماعية[2].

إذن هناك تفاعل بين السياسة العامة ، و المجتمع المدني ، إذ يؤثران و بشكل مباشر على بعضهما البعض حيث تصبح السياسة العامة المتغير التابع و ليس المستقل.

مرحلة تنفيذ السياسة العامة[3]: يظهر هذا من خلال دور المنظمات في تنفيذ السياسة العامة ، من خلال ما تقوم به من ادوار في مجال متابعة ،و مراقبة السياسات والتدخل، أو الضغط لتعديل مسارها ، و من هنا تكون هذه المنظمات فاعل جيد ، و مقبول للوصول إلى القواعد الشعبية من المواطنين ، و لتنفيذ سياسات معينة نظرا لاحتكاكها المباشر بالمجتمع، ضف إلى ذلك أن العديد من الدول ترجع عمليات تنفيذ السياسة العامة إلى منظمات المجتمع المدني. و في هذه المرحلة تظهر علاقة الدولة بالمجتمع المدني . على أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل، و توزيع للأدوار.

---

[1]- رشدة الهمداني ،**طريقة صياغة السياسات العامة**، في :مرفت فوزي ، **أهمية المناصرة لصياغة وتنفيذ السياسات العامة** . عدن :شبكة سما الاخبارية . على الرابط:http ://www.samaa.news.com /news h 165.html تصفح الرابط يوم:15-03-2015.

[2]- الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، ط2، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص152.

[3]- دون اي ايبرلي،**ما بعد توسع سلطات الحكومة :تضاؤل امكانيات السياسة العامة**.في:دون ايبرلي(**محرر**)،**بناء مجتمع من المواطنين-المجتمع المدني في القرن الحادي و العشرين-ترجمة**:هشام عبد الله،**مراجعة**:فؤاد سروجي.ط1،عمان:دار الاهلية،2003،ص20،31.

مرحلة تقييم السياسات العامة: يبرز دور المجتمع المدني في هذه المرحلة من خلال ترشيد و تقييم السياسات العامة، من خلال جعل السلطات عرضة للمسائلة و الشفافية سواء أكانت تشريعية، أو تنفيذية، او قضائية ، كذلك دوره في ترشيد عمل السلطتين القضائية و التشريعية من خلال السياسات انطلاقا من مبدأ الدفاع عن المشروطية عن طريق تصديه لكل الممارسات المخالفة للقانون من أي سلطة كانت، و محاولة الكشف عن الثغرات في السياسات الحكومية، و التصدي لجميع التلاعبات في تنفيذ بعض السياسات التي تمس مصلحة المجتمع[1].

جدول يلخص المراحل السابقة التي تفسر علاقة المجتمع المدني بالسياسة العامة:

المرحلة	العلاقة بين المجتمع المدني بالسياسة العامة
الصنع	مشاركة بتوفير المعلومات الكمية والنوعية كما يعتبر المجتمع المدني الجسر الرابط بين أفراد المجتمع والدولة لتوصيل مطالبهم إلى صناع السياسة العامة.
التنفيذ	مراقبة المجتمع المدني ومتابعة السياسة العامة والتدخل أو الضغط لتعديلها قد يشترك المجتمع المدني مع الإدارة العامة في تنفيذ السياسة العامة
التقييم	دور المجتمع المدني في التنبيه إلى الانحرافات في السياسات العامة المتخذة وترشيد وتقييم دور الحكومة والدولة على حد سواء فالمجتمع المدني لا يطمئن على تحقيق أهدافه إلا في مرحلة التقييم .

ثالثا : العلاقة ما بين المجتمع المدني و الحكم الراشد : أن نسق الحكم الراشد يتطلب التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ذات قوة للتأثير في السياسات العامة ، لذا

[1]- نادية بو نوة،**دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة-دراسة حالةالجزائر-(1989-2009).**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،فرع سياسات عامة و حكومات مقارنة،كلية الحقوق،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2010،ص96.

نجد المؤسسات الغير حكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكومة من خلال تعبئة الجهود الفردية والجماعية معا[1] .

وفقا للوظائف التالية :

أ/ التأثير على صناع السياسة العامة من خلال تعبئة جهود المواطنين قصد المشاركة في الشأن العام .

ب/ التوفيق بين بين المصالح ، وإيصال الخدمات الاجتماعية .

ج/ تحقيق المساءلة والشفافية من خلال نشر المعلومات والسماح بتداول على نطاق واسع .

د/ تسليم وتنشئة المواطنين على التمسك بالقيم الديمقراطية من خلال ثقافة الحوار[2]، نتيجة التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة، أدى هذا إلى تغيير الأدوار ، ولم تعد الحكومة وحدها مسؤولة بل تم التركيز على القطاع الطوعي ، حيث تصبح شريكا فعالا لقطاع الحكومة، ومؤشر هاما للحكم الراشد من خلال تعزيز المشاركة في الشؤون العامة، وزيادة الشفافية داخل النظام السياسي ، ويقوي من حكم القانون والمساءلة .

أما على المستوى الأكاديمي يظهر الاهتمام بالمجتمع المدني من خلال الأبحاث الميدانية التي قام بها روبيرت بوتنام Robert Putnam الذي ركز على إيطاليا، وخلص إلى أن الحكومة الرائدة تتحقق بوجود قطاع تطوعي صحي وخير مثال على ذلك روسيا أثناء النظام السوفياتي وهناك بعض الدراسات الميدانية التي تدعم أطروحة بوتنام دارسة الباحثة ليزا يونق Liza young حيث أقرت بوجود علاقة بين الفعل المدني والمستويات العالمية للثقة في الحكومة .

[1] مهداوي غزايل ، الفزازي فاطيمة ، **مكافحة الفساد السياسي وإشكالية الحكم الراشد في الجزائر (1962-2011)** مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص تنظيم سياسي و إداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة 2011 ، ص 51 .

[2] هوكيل عبد السلام ، **السياسة العامة وفق مظهر الحكم الجيد : دراسة نقدية من خلال المقاربة الاسلامية** ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص تنظيم سياسي وإداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ، د . مولاي الطاهر ، سعيدة ، 2011 ، ص 53 ، 51 .

المطلب الثاني : آليات تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة.

من خلال دور المجتمع المدني في التأثير على مراحل صنع السياسة العامة فانه لا شك تواجهنا نماذج رائدة في هذا السياق كالتأثير في السياسات الصحية وتوجيه الاهتمام نحو القضايا إلى غير ذلك من النماذج على العموم يجب أن تكون ضغوط واجتهادات المجتمع المدني للتأثير على السياسة العامة منظمة من خلال آليات أبرزها اللجان المشتركة خاصة مع البرلمان، الاتصال بالإعلام... إلى غير ذلك، هذه الآليات تعد ابرز ضمانات التأثير في السياسات العامة.ومن أهم آليات تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة نذكر[1]:

فتح البرلمانات أمام الجماهير[2]: في هذا السياق نجد العديد من البرلمانات تسمح للجمهور حضور الجلسات العامة. فالبعض منها يخصص منصة للجمهور، وتذهب بعض البرلمانات إلى السماح لهم بالمشاركة في أشغال اللجان مثل: البرلمان في سويسرا التشيك، أيضا يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعيين من ينوبها قانونيا بصفة ملاحظين لحضور الجلسات العامة لمناقشة بعض السياسات.

استشارة المجتمع المدني بشان صياغة السياسة العامة: هنا نجد مؤسسات المجتمع المدني تأخذ طابع التأثير و الضغط على صانعي السياسات العامة إما بلورة سياسات معينة أو التصدي لبعضها.

عقد ندوات أو اجتماعات أو مؤتمرات و ورش العمل: يدعو فيها القطاع الحكومي القطاع الخاص، و ممثلين من منظمات المجتمع المدني حيث يطرح فيه بعض المسائل والقضايا التي ينتج عنها نتائج، و توصيات يتم رفعها للسلطة التنفيذية.

رفع الدعاوي لدى المحاكم: من خلال جمع المعلومات، والبيانات، وتحليلها واستقصاء الحقائق إذ تستطيع منظمات المجتمع المدني الكشف عن الثغرات الموجودة في بعض السياسات عرضها على الحكومة و مسائلة المعنيين عن طريق رفع الدعاوي القضائية.

---

[1]- **دور منضمات المجتمع في تشكيل السياسات على الصعيد العالمي**،على الرابط:

http : www.14october.com /new.asp :38551news. تم تصفح الرابط يوم:15-03-2015.

[2]- **اليات الشراكة بين مجالس المحافظات و المجتمع المدني في رسم السياسات**،على الرابط:

http://muntada heww.com/ تصفح الرابط يوم:15-03-2015.

أسلوب التظاهر و الاحتجاج والحملات الإعلامية: تستطيع منظمات المجتمع المدني إبداء رأيها إزاء مختلف السياسات الحكومية عن طريق اللجوء إلى التظاهر، والاحتجاج تعبيرا عن رفضها لتلك السياسات خاصة تلك التي تمس مصالح المجتمع[1].

تعيين مندوبين عن مؤسسات المجتمع المدني : من خلال مجموعة من قرارات إدارية أو على مستوى التعليمات القاضية باشتراك بعض نقابات منظمات المجتمع المدني كالنقابات في اللجان المختلفة لدى الوزارات .

المشاركة : الكثير من الدول المتقدمة تسمح للمواطن بالمشاركة المباشرة في العمل التشريعي مثال: في النمسا يمكن للمواطنين المشاركة في سن القوانين قصد تقديم لفيدرالي مجلس المنظمات الاجتماعية فهي تعرض آراءها على المجموعات البرلمانية التي تأخذها بعين الاعتبار وتدمجها ضمن السياسات العامة .

كما تتسم المشاركة بطريقة غير مباشرة بإعداد التقارير والدراسات والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسات العامة للمجتمع بالإضافة إلى بلورة مفهوم للتعاون عن طريق :

- المشاركة في وضع السياسات وبلورة الرؤى والتنفيذ والمراقبة والتقييم .
- بلورة آليات للتشاور ومؤسسة بين الحكومة والمجتمع المدني .

المطلب الثالث : محددات نجاح المجتمع المدني في التأثير على السياسة العامة.

هناك العديد من المحددات التي تمكن منظمات المجتمع المدني من المساهمة في صنع السياسات العام، و يمكن تلخيص أهم هذه العوامل فيما يلي:

طبيعة النظام السياسي: هنا الحديث عن حجم، و أنشطة، و ادوار منظمات المجتمع المدني فكلما زاد هامش الحريات و الديمقراطية كان دورها فعال خاصة على الصعيد السياسي، و كلما ضاق هامش تلك الحريات بفضل قيود سياسية اقتصر دوره على ادوار رعائية خدمية[2].

---

[1]- **اليات الشراكة بين مجالس المحافظات و المجتمع المدني في رسم السياسات العامة**:على الرابط:http://muntada heww.com تم تصفح الرابط يوم:17-03-2015.

[2]- نادية بونوة،**مرجع سابق**،ص90.

الإطار المؤسسي: يتمثل في الإطار التنظيمي و التشريعي الذي يفسر العلاقة ما بين المجتمع المدني و الدولة من جهة، و طبيعة النظام السياسي من جهة أخرى، فكلما كان هناك حريات أساسية للمجتمع انعكس ذلك إيجابا على الدور الذي يلعبه في عملية رسم الساسة العامة، و العكس صحيح.

علاقة الدولة بالمجتمع المدني: من الممكن أن تكون هناك علاقة تعاونية مبنية على الشراكة الناجحة خصوصا ما يتعلق بعملية رسم، و صياغة السياسات العامة تحت مبدأ الاعتماد المتبادل و توزيع الأدوار.

في حين يمكن أن تكون علاقة أساسها الصراع، و المكسب الذي يحققه كل طرف على حساب الآخر.

القدرات الإدارية المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني: بناءا على التخطيط الاستراتيجي و الهياكل

التنظيمية و تنمية روح العمل الجماعي، و كذا توفير عامل القوة، والتأثير من خلال زيادة قنوات الاتصال، و التعاون بين المجتمع المدني، و كل الأطراف المعنية بعملية رسم السياسات العامة، و حفاظ تلك المنظمات على بقائها و استمرارها.

مستوى التطور في البناء الديمقراطي للمؤسسات السياسية و الدستورية: يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تمارس دورها الاجتماعي وفق تقاليد ديمقراطية ومن تم التأثير على المسار السياسي، و قراراته.

مما سبق يتضح أن المجتمع المدني يؤثر على عملية صنع و تنفيذ و تقويم السياسة العامة من خلال العديد من الوسائل و الآليات، و هذا كله في كنف محددات و عوامل لا بد من التحرك في ظلها.

المبحث الثاني:علاقة المشاركة السياسية بترشيد السياسات العامة.

المطلب الأول: تفعيل المجتمع المدني.

ظهر المجتمع المدني مفهوما وممارسة نتيجة متغيرات عدة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، و ثقافية.حيث يجمع الناس ضمن مواقف مشتركة لتحقيق نفس الأهداف، مما دفعه ليكون احد مؤشرات مدى ديمغرافية المجتمع. يتجسد في جمعيات، و النقابات، و الإعلام، و الأحزاب السياسية تلعب دورا هاما باعتبارها عنصر وساطة بين الشعب، و السلطة[1].

[1]- دوزاي ايبرلي،**المجتمع المدني في القرن21** تر:هشام عبد الله،ط1،عمان:دار الأهلية للنشر والتوزيع ،ص358.

إذ يخضع لعدة عوامل تساهم في استمرار يته، وديمومته ومن العوامل التي تدعم المجتمع المدني ما يلي:

1-الجمعيات:

تعتبر المشاركة في الجمعيات المدنية بديلا عن المشاركة السياسية، فالجمعيات السياسية تقوي التجمعات للأغراض المدنية، و الجمعيات المدنية تسهل التجمعات السياسية، فكلما كانت المجموعة أقوى سياسيا، زادت رغبة الناس في الانضمام إليه.

2-الأحزاب السياسية:

تهدف للمشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي أو المحلي.

هذا التعريف يميل إلى عدة عناصر مكونة سبق و أن حللت من قبل مدارس عملية مختلفة، أن الأحزاب ، و المنضمات تتعلق بمفهوم المشروع السياسي، يعني قيام أفراد بوضع موارد بصفة مشتركة في خدمة مبادراتها، و أعمال على المسرح السياسي، تعطي لنفسها صفة المؤسساتية ذات صبغة قانونية2.تسعى الأحزاب للتعبئة من خلال فرض نفسها، و جذب الانتباه لمشروعها المتبنى، و إقناعهم بقيمة أهدافها أو برامجها، و لقيامها بذلك تدخل في تنافس مع بعضها البعض في النظم التعددية على الأقل. كما أنها تصطدم أيضا بمنافسة أشكال أخرى من المنظمات من بينهما النقابية الدينية والثقافية ...الخ وأخيرا يمكن القول أن الأحزاب تتميز بميزة أخرى كونها تزاول نشاطها في مؤسسة سياسية تريد من خلالها ممارسة السلطة فيها لوحدها بالتحالف مع أحزاب عدة ، إذ توجد هناك في العصر الحديث صلة مميزة بين هذا النشاط الإجمالي، ومؤسسة الاقتراع العام والشامل .

توضع موارد بصفة مشتركة في خيمة مبادرات، وأعمال على المسرح السياسي ـ تعطي لنفسهما المؤسساتية ذات صبغة قانونية[1]، تسعى الأحزاب للتعبئة من خلال فرض نفسها، وجذب الانتباه لمشروعها المتبنى، وإقناعهم بقيمة أهدافها وبرامجها، ولقيامها بذلك تدخل في تنافس مع بعضها البعض في النظم التعددية على الأقل ، كما أنها تصطدم

[1] محمد السويدي ، **علم الاجتماع السياسي ، ميدانه وقضاياه ، الجزائر** : ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 93 .

أيضا بمنافسة أشكال أخرى من المنظمات من بينهما النقابية الدينية والثقافية ...الخ[1] وأخيرا يمكن القول أن الأحزاب تتميز بميزة أخرى كونها تزاول نشاطها في مؤسسة سياسية تريد من خلالها ممارسة السلطة فيها لوحدها بالتحالف مع أحزاب عدة ، إذ توجد هناك في العصر الحديث صلة مميزة بين هذا النشاط الإجمالي، ومؤسسة الاقتراع العام والشامل .

3/ النقابات : هي جمعيات تشكل الأغراض المساومة الجماعية بشأن ظروف العمل والاستخدام ، ولتنمية مصالح أعضائها اقتصاديا واجتماعيا طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية بل اللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات إضافة إلى هذا تقوم النقابات بوظائف أخرى منها ما يتعلق بمجال التعليم والتثقيف بالنسبة لأعضائها ، كما أن الحركة النقابية أضحت إحدى الظواهر البارزة في العالم المعاصر، فمنذ مطالع القرن العشرين تزايد عددها بعيدا تم الاعتراف بالحق النقابي ، وتوسيعه ليشمل كل الفئات المهنية من صناعية ، تجارية ، ثقافية وحتى فئات الوظيفة العمومية .

وقد أصبح الحق النقابي مبدأ دستوري قائما بذاته ضمن كل الدساتير الديمقراطية فالدستور الألماني لسنة 1919 لدى تعرضه لحق العمل وهو يلح على أنه ما من أحد يمكن يلحقه الضد في عمله لسبب ما كاختلاف في الرأي أو المعتقد لذا نص على الحق النقابي إذ يصرح في المادة 93 من مواده :" كل انسان بوسعه أن يدافع في حقوقه ومصالحه عن طريق النشاط النقابي وأن ينتسب إلى النقابة التي يريد "

وضمن الدستور الجزائري لسنة 1989 نجد النص على هذا الحق في المادة 53 التي تشير على أن الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين ونفس النص على هذا الحق تضمنه المادة 56 من الدستور المعدل بمقتضى 28 نوفمبر 1996 .

إذ يلاحظ في الكثير من الأحيان أن بعض النقابات خاصة الكبيرة منها ، وذات العدد المماثل من العمال الأعضاء بها ، وهي تجد في حق الإضراب وسيلة لتوصيل مطالبها إلى السلطة والضغط عليها ورغم ما يعمل إليها مثل هذا التصرف من النقابات من ذلك أنها تريد أن تخرج من طابعها المهين لتنطوي داخل الطابع السياسي أو أنها تنوي

[1] محمد السويدي ، **المرجع نفسه** ، ص 297 .

استغلال ظرف سياسي معين لتحقيق أهداف مهنية معينة ، ففي الواقع هذه النقابات تريد أن تكون غير سياسية وهي تعمل لتبقى كذلك .

4/ جماعات المصالح : يعرفها دافيد ترومان " كل منطقة مؤسسة تسعى للتأثير على السلطة السياسية في اتجاه ملائم الاهتمامات الاجتماعية التي تأخذها على عاتقها " في هذا التعريف نلمس عدة عناصر تسمح بتجديد موقع مجموعات المصالح بالنسبة لطرق أخرى من العمل الجماعي .

في العنصر الأول صفتها أنها منظمات مؤسسة أولا، تتميز عن جهود (المتظاهرين أو المضربين....) أو عن المجموعات الكامنة، كالجماعات العرقية أو الطبقات الاجتماعية .

أما العنصر الثاني في التعريف فيتعلق بالمكان المخصص للمصالح، وأثار آخرون إلى أن المصالح لا يمكن التحقق منها طالما لم يدافع عنها صرامة، ومن هنا يأتي تفضيل المصالح" مجموعات الضغط " التي تبدو أنه يتضمن خطأ وجود نشاط دائم بهدف إلى تفريق السلطات العامة .

والعنصر الأكثر أهمية في التعريف هو ذلك الذي يتضمن سعيها للتأثير على السلطات العامة، إزاء الأحزاب السياسية أولا [إذ يتمثل هدفها الأول في الدولة والمشاركة

أن مجموعات المصالح سواء كانت ضعيفة أم قوية هي وسائط للعمل الجماعي، لأنها توضح التوقعات الاجتماعية وتدخل بنشاط من أجله تأمين أخذ السلطات العامة لها لذلك تشكل فاعلا بتنصيب كامل في المنظومة السياسية بصياغة القواعد الفعلية لسير فعلها .

إن مجموعات المصالح ذات النزعة المتخصصة جميعها للقيام بعمل اتصال نشيط باتجاه من تمثلهم أو المتعاطفين المحتملين معها، إن عمل الاتصال الذي تقوم به مجموعات المصالح ذات النزعة الواسعة، يهدف أيضا إلى تقوية الشعور بالهدية الجماعية لدى من يمثلهم .

وهذا ما دعا إليه فرانشوا بتنازل بتعبئة الولاءات وفي حالات أكثر تحديا بكثير يمكن لمجموعات المصالح ذات النزعة المتخصصة أن تنجح أيضا في خلق الشعور بوجود هوية جماعية حيث لم تكن موجودة .

وعليه تعمل جماعات المصالح إما كمجموعات احترافية فتسهر على معارضة كل تعديل تشريعي تنظيمي قابل لأن يضر بالمصالح التي تمثلها وهو الامر الأكثر صعوبة وذلك لأحداث الاصلاحات أو لتبني سياسة عامة إجمالية ونظرا لعددها فإنه ينجم عنها تعدد عديد من المبادرات والمقاومات في الضغوطات المضادة من شأنه العمل على ظهور المنظومة السياسية في مظهر جديد ، ويأخذ هذا التدخل أشكال متعددة ومتنوعة كالضغط الغير المباشر وذلك بالتوجه للرأي العام في النظم الديمقراطية التعددية .

المطلب الثاني: المواطنة و تفعيل الحريات العامة.

1-المواطنة:

دار الجدل حول مصطلح المواطنة مما جعله يعرف تغيرات جذرية في المجتمع الفرنسي خاصة، و اروبا عامة، حيث زاد الاهتمام بأهمية الالتفاف حول القيم الوطنية، و كذا دور الفرد كمواطن في الإشادة بهذه القيم، و نشرها في المجتمع.

المواطن(هو ذلك الشخص الذي ينشا معك في وطن واحد.)

المواطنة: (هي مشاركة الآخرين العيش في نفس الوطن و الانتماء إليه.)

أما المعنى السياسي لكلمة المواطنة Citizen ship يقترن مفهوم المواطنة حسب تعبير روبرت دال الممارسة الديمقراطية اليوم، أي قبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين[1].

[1]- علي خليفة الكواري،بشير نافع و آخرون، **المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية**، ط1،بيروت:م.د.و.ع، ديسمبر2001،ص15

وفي بريطانيا يتجسد مفهوم المواطنة بالقول هي: "العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، و بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"[1].

أن المواطنة تحمل في طياتها قدر من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات.على العموم المواطنة تشيد بالحقوق السياسية مثل الانتخاب، و تولي المناصب العامة[2].

المواطنة والوطنية لفظان احدهما يرتبط بالأخر في الجذور اللغوية وفي الدلالة المضمونية.

الوطنية تعني الولاء للوطن مقدم على أي ولاء سواها.

2- تفعيل الحريات العامة:

تقوم الديمقراطية على أساس فكرة الحرية لهذه تسمى بالديمقراطية الحرة، أن الحريات الفردية تعد احد الأعمدة الأساسية للديمقراطية تماما مثل مبدأ سيادة الأمة آو الشعب، كذلك مبدآ الفصل بين السلطات، فالديمقراطية المباشرة التي يمارسها الرجال الأحرار من المواطنين في جمعية الشعب، أما المدلول المعاصر للديمقراطية يعني الديمقراطية النيابية، أي أن يمارس الشعب الحكم و السيادة عن طريق نوابه في البرلمان.

أن وثيقة إعلان حقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية قد أكدت على الحريات الفردية من خلال تأكيدها على مفهوم الحرية، فنصت المادة الرابعة من الإعلان على أن:"الحرية هي حق الفرد في أن يفعل كل ما لا يضر الآخرين، و أن القيود المفروضة على هذه الحرية لا تكون إلا بقانون."

بالمعنى الأصح انه لا يحق للسلطة التنفيذية بمجرد قرار آو مرسوم، بل لا بد من قانون يصدر من البرلمان ممثل الشعب لوضع حدود الحريات، و قد أضاف إعلان حقوق الإنسان للفرد أهم الأمثلة على الحقوق و الحريات الفردية، كما نصت احد المواد على أن هدف، و غاية كل نظام سياسي هو المحافظة على الحقوق الطبيعية (الفردية) للإنسان ألا وهي:

---

[1]- شايف جار له، **دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان في اليمن**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر:2006،ص56

[2]- شايف حار له، المرجع نفسه، ص60.

الحريات الشخصية، الحريات الفكرية، حرية التجمع، الحريات الاقتصادية، الحريات السياسية.

أ-الحريات الشخصية[1]:

هي حريات جوهرية تأتي في مقدمة كل الحريات، تتصل بالحقوق الأساسية للمواطن كالحق في الوجود الإنساني.

ب- الحريات الفكرية: و تشمل ما يلي[2]:

حرية العقيدة: هي حق كل إنسان في أن يمارس شعائر آو طقوس الدين الذي يعتنقه.

حرية الرأي و التعبير: هي الفكرية الأساسية، تنبثق منها حريات فكرية أخرى، منها حرية الرأي و التعبير معيارا على الحكم الصالح (الديمقراطية) أو عدم ديمقراطية نظام الدولة (الحكم الغير صالح)

أ- حرية التعليم: تتضمن ثلاثة حقوق:

- حق الفرد في تلقي العلم بالمساواة مع الآخرين.
- حق الفرد في اختيار طريقة التعليم.
- حق المعلم في النشر.

ب - حرية الصحافة و غيرها من وسائل الإعلام:

تشمل الصحافة الصحف، و المجلات اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية أو وسائل الإعلام الأخرى و كذلك الإذاعة و التلفزيون، و يمكن أن نضيف السينما و المسرح.

و لكن حرية التعبير في الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى يجب أن تشمل أيضا الغير العاملين فيها.

ج- الحريات الاقتصادية[3]:

[1]- **المرجع نفسه**، ص23.
[2]- **المرجع نفسه**، ص34.
[3]- **المرجع نفسه**، ص37.

تشمل حق التملك و هو حرية الفرد قانونا في أن يمتلك مالا من الأموال عقارا أو منقولا، و يجب على الدولة أن تحمي ملكه و تعمل على تامين حقه القانوني في استعمال و استغلال هذا المال، و التصرف فيه بما يحقق صالحه الخاص.

د-الحريات و الحقوق السياسية: تشمل ما يلي[1]:

- حق ممارسة الانتخاب للمواطنين الذين بلغوا سن الرشد للانتخاب، أو اختيار نواب في البرلمان، و كذلك المجالس المحلية.
- حق كل مواطن توفرت فيه شروط قانون الترشح لهذه المجالس سواء البرلمان أو المجالس المحلية.
- حق المواطنين للمشاركة في الاستفتاءات العامة.

المطلب الثالث : الرقابة و المساءلة.

تحدث الرقابة السياسية إذا ما استندت إلى هيئة أو جهة ذات طبيعة سياسية من حيث تركيبها أو إجراءات عملها، و غالبا ما يتمثل ذلك في استناد الرقابة إلى مجلس خاص، يدعى بالمجلس الدستوري كمجلس الشيوخ أو البرلمان.

و من أدوات الرقابة التي يمارسها البرلمان، مناقشة برنامج الحكومة، و الآلية الثانية هي بيان السياسة العامة، من خلال اللائحة، ملتمس الرقابة و هناك آليات أخرى للرقابة عن طريق:

الاستجواب:

هو وسيلة تمكن النواب من مراقبة تصرفات الحكومة و التأثير عليها.

الأسئلة[1]: تعتبر أداة أو وسيلة رقابية لنواب البرلمان حول تصرفات الحكومة تنقسم إلى شفوية و كتابية. تكون إما من خلال الاستجواب، أو الاقتراع و قد يلجا إلى التحقيق

[1]- **المرجع نفسه**،ص42.

البرلماني، كما تعتبر كضمان لاستمرار الرشادة في الحكم وهي وسيلة ضرورية لبقاء النجاعة، و ضمان من الانقلاب والتسيب، والمسائلة هي من صلاحيات الشعب وحده الذي يوكل من ينويه من الأفراد لمثل هذه المهمة، و هنا يظهر الدور الرقابي البرلماني الذي غالبا ما تقدره الدساتير، والتي تخول الرقابة لنواب الشعب الذين يملكون حق إصدار الإطار الرقابي[2].

ومن أدوات الرقابة التي يمارسها البرلمان ، مناقشة برنامج الحكومة والبلية الثانية هي بيان السياسة العامة ، من خلال اللائحة ، ملتمس الرقابة وهناك آليات أخرى للرقابة عن طريق :

كمجلس الشيوخ والبرلمان :

في الأنظمة البرلمانية ، تنتظم العلاقات بين الحكومة والبرلمان على أساس من التعاون والتوازن، وفقا لمفهوم مرن لمبدأ أفضل السلطات. إذا كان البرلمان يمثل إرادة الشعب، مصدر كل السلطات مما يبرر أن تنعقد له الاختصاصات التشريعية والمالية فإن الحكومة بدورها صانعة للسياسة العامة، والمنوط بها تنفيذها، وهذا في ذاته يمثل مسوغا لأن مشاركته تأدية تلك الاختصاص، إذا كان ذلك في المجال التشريعي أو المجال المالي، أو توازن حاصل أن السلطة توقف السلطة، وتحد من طموحها ومبتغاها من طغيان السلطة إذا تركزت أو استبدادها إذا أطلقت.

إن الرقابة البرلمانية، وهي في ذاتها تمن أن تصطنع الأنظمة الحكومية بالصيغة الشعبية، فيكون حكمها باسم الشعب وللشعب كما أن الهدف من هذه الرقابة الوثوق من إنقاذ أداة الحكومة لمهامها مع المصلحة العامة.

وتكمن أهمية الرقابة من أنها تبصر الحكومة بالعيوب الكامنة والدعوة إلى المبادرة بإصلاحها.

---

[1]- الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة**،ط2،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2002،ص152.

[2]- محمد باهي أبو يونس، **الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2002، ص13.

فالرقابة البرلمانية أداة ناجمة للحد من التسيب وانحراف الإدارة بسلطتها، وهو ما يعتبر ضمان جوهري التزام الإدارة بالقانون وحماية الحقوق والحريات العامة.

تمارس مهمة الرقابة بطريقة فعالة، ينبغي أن يكون للبرلمان وسائل يستقى منها أو بواسطتها المعلومات التي تمكنه من الاطلاع على مختلف مظاهر الحياة السياسية، ومن هذه الوسائل الوثائق ومشاريع القوانين والبيانات التي تقدمها الحكومة والمعلومات التي يدلي بها ممثلو السلطة في الاجتماعات والتصريحات وهناك وسائل أخرى أقرها الدستور، تتمثل في مناقشة القوانين وبرنامج الحكومة وحق استجوابها وتوجيه الأسئلة إلى أعضائها، الاستماع للوزراء وبيان سياستها العامة وإنشاء لجان تحقيق.

ملخص الفصل الثاني:

من خلال ما سبق نصل إلى أن هناك علاقة ما بين آليات التنمية السياسية والسياسة العامة باعتبار أن المجتمع المدني فاعل من فواعل التأثير الغير مباشر على مراحل السياسة العامة فمن ناحية الصنع تبرز مشاركته بتوفير المعلومات الكمية والنوعية، ضف إلى ذلك يعتبر رابط ما بين أفراد المجتمع و الدولة لتوصيل مطالبهم إلى صناع السياسة العامة.أما من ناحية التقييم فهدفه الكشف عن نواقص السياسة العامة المتخذة لترشيد و تقييم عمل الحكومة.

في حين المشاركة السياسية فلها أهمية كبيرة في تشكيل العملية السياسية،و القانونية كونها تعبر عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام للتأثير في القرارات الحكومية و صنع السياسة العامة.

الفصل الثالث
واقع المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

عرفت الجزائر منذ الفترة الممتدة 1989 إلى يومنا هذا العديد من التطورات السياسية والاقتصادية والتي جسدت طريقا نحو الديمقراطية وتبني سياسات التغيير، حيث برز العديد من الفواعل سواء الرسمية أو الغير الرسمية التي ساهمت في ذلك. وبهذا سنركز في هذا الفصل على النظام السياسي الجزائري باعتباره الوعاء الذي تجري ضمنه كل هذه الأمور وعلى أهمية الانتخابات والمجتمع المدني من حيث واقع مشاركتها في الحياة السياسية بعد قراءة لنتائج الانتخابات الرئاسية وتبيان دور المجتمع المدني والمشاركة السياسية في رسم السياسات العامة في الجزائر.

المبحث الأول: دور المجتمع المدني و مدى فاعليته في رسم السياسة العامة في الجزائر.

المطلب الأول: السيرورة التاريخية للمجتمع المدني في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول تبيان التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر، والذي مر بثلاث مراحل ألا وهي: المجتمع المدني إبان الاحتلال، مرحلة الأحادية الحزبية، مرحلة التعددية الحزبية.

أ- المجتمع المدني إبان الاحتلال:

اعتمدت نشأة المجتمع المدني في هذه المرحلة على الدين خاصة الزوايا، ويرجع هذا إلى "أيمن الدعسوقي"، البدايات الأولى لتشكيل المجتمع المدني أي القرن الحادي عشر ميلادي مع بروز الصوفية للدفاع عن الحرية الوطنية ضد الأفكار الآتية من الاحتلال أهمها الطريقة التجانية، الطريقة القادرية.

مع بداية الاستعمار الفرنسي عام 1830 اختفت التنظيمات التقليدية،لكن بعد فترة ظهرت نتيجة حاجة الأفراد للتنظيم و التضامن حفاظا على هويتهم و تراثهم الديني.

إذ أكدت مختلف الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر على الدور الفاعل للزوايا والطرق الصوفية، والمدارس، ومؤسسة الأوقاف على مقاومة المحتل الفرنسي[1].

حيث اعتبرت الزوايا آنذاك مؤسسة شاملة فهي مسجد للعبادة، ومدرسة للتعليم، وملجأ للهاربين، ومأوى للفقراء. كما ساهمت في تجنيد المجاهدين[2].

بالإضافة للممارسات التضامنية المتمثلة في **"التويزة"**. هي نوع من النشاطات التطوعية هدفها النفع العام والحفاظ على المجتمع المدني الجزائري. وهناك أشكال أخرى

---

[1]- **رؤية سوسيو-تاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر و الجمعيات-أنموذجا.**
على الرابط :http://etudiant dz.net/VB/tl2005.htmil تم تصفح الرابط يوم:23-07-2015.

[2]- اوشن سومية،**دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي:دراسة حالة الجزائر.** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص:سياسات عامة و حكومات مقارنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2010،ص106-107.

كالحلقة التي يحكمها رجال الدين و الزوايا،و كذا التنظيم القبائلي المتمثل في **"ثاجمعت"** هي مؤسسة اجتماعية لها سلطة على مختلف التشكيلات الاجتماعية المكونة لها[1].

ب-المجتمع المدني في فترة الأحادية:

عرفت الجزائر في عهد **بن بله** ما يسمى شخصية السلطة، حيث جمع بين يديه مناصب عديدة:رئيس الدولة، ورئيس الحكومة،و الأمين العام للحزب،إضافة إلى الوزارات الداخلية، والمالية، والإعلام، واستمر الحال إلى عهد هواري بومدين، والشاذلي بن جديد[2].

انتهجت الدولة الجزائرية عقب الاستقلال نظام الحزب الواحد المتمثل في "جبهة التحرير الوطني". والتي اعتبرها الميثاق الوطني والمؤسسة الرسمية الأولى التي تشرف على بقية المؤسسات لا بل هي الدولة بعينها.

لقد مارس النظام السياسي الجزائري القائم على نظام الحزب الواحد آنذاك الدكتاتوري باسم الشعب، والتي كان سببها الرئيسي تلك التحولات السريعة[3].

حيث أكدت النصوص التشريعية و دساتير الجزائر المستقلة بشكل جاد و صريح على الأحادية الحزبية، وحضر الجمعيات ذات الطابع السياسي[4]. فصدر المرسوم رقم 63-297 والذي تم بموجبه منع كل الجمعيات والتجمعات الفعلية ذات الهدف السياسي من ممارسة نشاطها على كافة التراب الوطني،تلك الظروف التي تأسست لمبدأ الحزب الواحد و ما النصوص السياسية و القانونية التي جاءت من بعد ذلك إلا تكريا لهذا المبدأ[5].

---

[1] - عبد الله كبار، **المجتمع المدني دوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة : دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا بولاية غرداية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص : علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005، ص78.

[2]- علي بوعناقة، دبلة عبد العالي، **الدولة والطبيعة الحكم في الجزائر**. في: سليمان **(محرر)، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. ط2، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص219.

[3]- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**.ط1، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص137.

[4]- برقوق عبد الرحمان،صونيا ألعيدي،**المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر**.ورقة مقدمة بملتقى:**"التحول الدمقراطي في الجزائر."**كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،ص98-99.

[5]- محمد بو ضياف،**الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر:دراسة تحليلية نقدية**.الجزائر:دار المجدد للنشر و التوزيع، 2010، ص37.

إذن تميز المشهد السياسي الجزائري آنذاك بشخصية السلطة واحتكارها، وسيادة الحزب الواحد على الحياة السياسية إلى حين أحداث اكتوبر1988، وما نتج عنها من تغييرات سياسية[1].

واقع المجتمع المدني في هذه المرحلة:

لعبت السلطة السياسية الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال دورا هاما في تشكيل مجتمع مدني على مقاسها، فلم تولي له أية أهمية، فبقيت أنشطته محصورة ومقيدة بأعمال ثانوية، وهامشية، لان الدولة في هذه الفترة كانت مهتمة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بالدرجة الأولى[2].

في عام 1971 صدر قانون وضع القيود على تنظيمات المجتمع المدني إلى درجة الرجوع عن تأسيسها،أو دخولها تحت إطار الحزب كما نص على ضرورة الموافقة المسبقة للسلطات عند منحها الاعتماد القانوني للجمعية،و لعل هذا ما أدى إلى قيام تنظيمات خفية دون موافقة الإجراءات الإدارية.

بعدها جاء دستور 1976و الذي تبين فيه أن حرية تأسيس الجمعيات غير المرغوب فيه من طرف السلطة آنذاك،أدى وضعت قيود على الجمعيات بصفة خاصة، والمجتمع المدني بصفة عامة،مبررها في ذلك المحافظة على الوحدة الوطنية.

واستمر الوضع حتى بعد إصدار قانون15-1987 المتعلق بالجمعيات، والذي كان من المفترض أن يقلص هذه الهيمنة،إذ كرس هذا القانون سيطرة الإدارة على الجمعيات ومراقبتها مما أدى إلى تضييق هامش الحريات الجمعوية. لدرجة أن هذه الجمعيات لا تستطيع أن تستمر خارج دائرة الولاء الحزبي و التي غلب عليها طابع الانتهازية الفردية.

---

[1]- عبد الحميد مهري، **الأزمة الجزائرية : الواقع والآفاق.** في : سليمان الرياشي **(محرر)** ، **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** ، ط2 ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 179.

[2]- احمد بوكابوس، **مقارنة سوسيو-تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية. مجلة إنسانيات،** الجزائر: منشورات كراسات، العدد 13، 2005 ،ص72.

بالإضافة إلى أن المجتمع المدني في هذه المرحلة كان في حالة ضمور،و لعل ذلك عائد لأسلوب عمل الدولة الوطنية التي حكمت عليه بالتراجع و الهامشية[1].

ج-التحول من الأحادية إلى التعددية السياسية:

لقد عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات السياسية والدستورية خلال عامي 1988 و1989 الأمر الذي أدى للتغيير في طبيعة النظام السياسي و ما يقوم عليه من شرعية[2]. ولعل هذا ما أكد عليه الرئيس الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر1988 كبداية للانتقادات الجادة للحزب والحكومة، ومدى تقصيرها في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع و النظام الجزائري من طرف السلطة السياسية في إطار نظامها الاشتراكي[3].

تعد أحداث اكتوبر1988 نقطة تحول العديد من المجالات بالأخص الإصلاحات السياسية والتحول من النظام الأحادي إلى التعددية لسياسية بالإضافة إلى إنشاء الجمعيات المختلفة تكريسا للديمقراطية، ومن بين أهم الأهداف التي يرمي النظام الى تحقيقها هي[4]:

- القضاء على الحكم البيروقراطي والحد من تفشي الفساد والرشوة والصراع حول السلطة والامتيازات.

- تفتيت القوى المعارضة وامتصاص الغضب الشعبي المتزايد[5].

يعتبر دستور23 فيفري1989 الوثيقة التي تأسست من خلالها قاعدة التعددية الحزبية و التي تجسدت المادتين 39 و40.

فنصت المادة 39 على حرية التعبير، وإنشاء الجمعيات في حين أكدت المادة 10 على حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي معترف به[6].

---

[1]- المنصف وناس، **الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/اكتوبر1988**. في: سليمان ألرياشي**(محرر)، الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية، الاقتصادية**. ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص235.

[2]- أوشن سمية، مرجع سابق، ص108.

[3]- خميس حزام والي، مرجع سابق، ص140.

[4]- محمد الرؤوف ألقاسمي، **التنظيمات المسجدية، مجلة إنسانيات**، العدد13، الجزائر: منشورات كراسات، 2005 ، ص105.

[5]- عنصر العياشي، **المجتمع المدني في الجزائر أنموذجا**. 2000، ص08.
على الرابط:http://facultty.edu.qua/lan sen/filies/algérien civil société.coucet realities.pdfتم تصفح الرابط:04-04-2012.

[6]- ناجي عبد النور،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**.الجزائر منشورات جامعة 08 ماي 1945م، 2006، ص163.

ولا يمكن استغلال هذا الحق لضرب الحريات الأساسية، و الوحدة الوطنية، و السلامة الترابية، و استغلال البلاد و سيادة الشعب[1].

إلا انه تم ضبط الشروط المتطلبة لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي مؤكدا في الوقت نفسه على معيارين لازمين لذلك،و كذا تحديد الإجراءات الواجب إتباعها تبعا لقانون 5 جويلية 1989[2].

وفي 12 جوان تم إجراء انتخابات محلية عقب تحديد مجالس محلية[3].

وهنا يمكن الإشارة إلى أن المجتمع المدني قد شهد فترة من الضعف، تزامنت مع توقيف المسار الانتخابي وتجميد نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحل الجمعيات المساندة لها.

لكن بعد تحسن الوضع الأمني ظهرت بعض تنظيمات المجتمع المدني من جديد بعد دستور 1996[4].

حيث دعمت العديد من مؤسسات المجتمع المدني برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للفوز بعهدة رئاسية ثانية، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للبلاد. ومن جهة أخرى اهتمت السلطات بدورها بتشجيع مبادات وأعمال مؤسسات المجتمع المدني بهدف تكريس العمل الديمقراطي.هذا ما أكد عليه وزير الداخلية السيد محمد يزيد زرهوني، باعتماد 3110جمعية منذ 2002 الى2005 بالإضافة إلى 75 ألف جمعية تنشط على الساحة[5].

---

[1]- رأس مال عبد الهادي و آخرون، **آليات النظام الدستوري في الجزائر**. مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في الحقوق، معهد العلوم القانونية و الإدارية، المركز الجامعي د.مولاي الطاهر، سعيدة، 2007، ص14.

[2]- حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال**.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص السياسات العامة، و الحكومات المقارنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص89.

[3]- صادق تركية،بن زلاط رقية، **التحولات البنيوية و الوظيفية للمؤسسة البرلمانية في الجزائر:دراسة في التعديلات الدستورية لسنة 1996 من منظور التحليل السياسي**.مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص تنظيم سياسي و إداري،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، 2001، ص30.

[4]- فوزي أو صديق، **النظام الدستوري الجزائري و وسائل التعبير المؤسساتي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ، ص173.

[5]- عبد الله كبار، **مرجع سابق**، ص83-84.

وفي 29سبتمبر2005 كان هناك استفتاء حول المصالحة الوطنية قصد إعادة تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي[1].

كذلك في 17ماي2007 كانت هناك انتخابات تشريعية تم من خلالها طرح 22 حزبا سياسيا معتمدا[2].

بالإضافة إلى التعديل الدستوري 2008 الذي تضمن العديد من المواد بينها ما تعلق بدعم الحقوق السياسية للمرأة إذ تم توسيع نطاق مشاركتها في المجالس المحلية والمنتخبة. وبالرغم من التعديلات التي طرأت على دستور 2008الا انه حافظ على نفس المواد الموجودة في دستور1996، تغير فيه فقط أرقام المواد وإعادة ترتيبها[3].

وقد عقدت جلسات عامة حول المجتمع المدني برعاية رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ترشيدا لدور المجتمع المدني.تهدف إلى فتح المجال أمام جميع الأطراف.

عموما فان مشكلة الجزائر ليست مشكلة نصوص وتشريعات بقدر ما هي مشكلة تطبيقات،رغم أهمية الأمرين معا[4].

1 مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسة العامة في الجزائر:

عاشت الجزائر العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع بداية التسعينات، كان أهمها فتح المجال أمام الخوصصة، وتقليص أشكال الدعم للسلع والخدمات من طرف الدولة ، مما أدى لتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني خاصة في مجال التنمية الاجتماعية ومحاولة التقليل من مشاكل الفقر والبطالة ومن الملاحظ هنا تفاوت إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في مشاركة الدولة في صياغة السياسة العامة ، فهناك من التنظيمات من كان لها دور محوري في بعض القضايا كالنقابات الذهنية التي تفرض نفسها بقوة للتأثير على بعض السياسات الحكومية[5]

---

[1]- منير مباركيه، **علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر**. مجلة دفاتر السياسة و القانون،كلية الحقوق،باتنة:عدد خاص،2001،ص320.

[2]- عبد الرحمان أبو رومي، **خارطة الأحزاب الجزائرية عشية انتخابات 2007**.
على الرابط: http:/ :www.onislam.net/arzbic/news nalysis-opinion/ana-région/94795-2007-14tml تم تصفح الرابط يوم:10-08-2015.

[3]- مولود ديدان، **نصوص القانون الدستوري الجزائري**.الجزائر:دار بلقيس،ص15.

[4]- على الرابط:http://www.aos.dz/html تم تصفح الرابط يوم:10-08-2015.

[5] نادية بونوة ، **مرجع سابق** ، ص 141 .

عموما فإن الدور الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر يتخذ عدة أشكال منها :

الإقناع بضرورة الاستجابة لمطالب السياسة العامة :

تتجسد في إقناع مؤسسات المجتمع المدني السلطة بضرورة الإستجابة لمطالبهم تقدم بعض تنظيمات المجتمع المدني مجموعة من مقترحات أولية لبرامج العمل لمجابهة مشكلة ما، أو تقديم مقترحات تتعلق ببعض السياسات العامة لدى سلطات عمومية معينة منها: الاقتراح الذي قدمه الاتحاد الوطني لجمعيات أولياء التلاميذ المرتبطة برسكلة الأساتذة والمعلمين الذي ليس لديهم شهادة ليسانس من المدارس العليا للأساتذة ، في مجال علم النفس التربوي وعلم نفس الطفل[1] .

الضغط والتأثير من أجل تحقيق سياسة عامة معينة :

تعمل تنظيمات المجتمع المدني♦ بتأثير والضغط على صانعي القرار لصياغة وبلورة سياسات معينة، إذ في الكثير من الأحيان تلجأ النقابات بالضغط على الحكومة لأجل رسم أو تنفيذ سياسات عامة ما .

2- مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ السياسة العامة في الجزائر :

تتعاون مؤسسات المجتمع الدولي في الجزائر مع الدولة عن طريق التنسيق الجيد والتشاور والتكيف دون إلحاق الضرر بأحد من الأطراف [الدولة والمجتمع المدني] مثلا : تضافر بضوء المجتمع المدني مع رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لضرورة إقناع المواطنين الاستفتاء بهدف إنجاح هذه السياسة [2].

بالرغم من الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر ، وتبني مبدأ التعددية والتداول على السلطة وفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للتأثير على عملية صنع القرار السياسي كفاعل رئيسي إلا أنه لا يوجد هناك تطبيق حقيقي على أرض

---

[1] أمينة شابوني ، أولياء التلاميذ بطالبون برسكلة الأساتذة في مجال علم النفس التربوي ، النهار العدد 1356 ، 25 مارس 2012 ، ص 01 .

♦ يمكن أن توصف هذه الحالة تنظيمات المجتمع المدني بجماعة الضغط ..

[2] ابتسام قرقاح ، **دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989 ، 2009** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : السياسات العامة والحكومات المقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011 ، ص 81 .

الواقع ، ففي الواقع النظام السياسي يؤثر على سلوك ومواقف العديد من مؤسسات المجتمع المدني ، فالدولة هي أنشأت لنفسها مؤسسات تستعين بها متى دعت الحاجة لذلك .

فاتخذ تلك التنظيمات موقفين إما مساندة مطلقة وبالتالي يتحقق الولاء والحصول على امتيازات خاصة ، وإما تأخذ موقفا معارضا ، وما ينتج عن من مضايقات لذلك تتصف المشاركة بالشكلية وعدم الفاعلية أحيانا ، وأحيانا أخرى أقرب إلى التبعية من المشاركة ، إذ توقفت المشاركة في الانتخابات والمجالس البلدية والبرلمانات ، أما فيما يخص اتخاذ القرارات تنفرد بها السلطة الحاكمة [1].

المطلب الثالث : معوقات وآفاق تفعيل المجتمع المدني في الجزائر .

أولا : معوقات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني[2] :

بالرغم من أهمية إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع السياسات كضرورة حتمية لترسيخ الممارسة الديمقراطية في الجزائر إلا أن هذه التنظيمات تعاني من مشاكل ومعوقات عدة أهمها :

- أن هذه التنظيمات يشو بها الكثير من القصور كعدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجهوي وأهدافه .
- محاولة السلطة توجيه نشاطات الجمعيات لأغراض خاصة .
- العمل على جعل الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية .
- وجود عراقيل إدارية وقانونية عدة .
- تزويد الموارد البشرية بإطارات وكوادر وكفاءات علمية ومهنية.
- حصر النشاط الجهوي في فئات اجتماعية معينة .
- يتصف تعامل السلطة مع مؤسسات المجتمع المدني بالارتجالية والمناسباتية .
- عدم وجود سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على اشتراك جميع المؤسسات الشعبية .

[1] نادية بونوة ، **مرجع سابق** ، ص 133 .

[2] صالح زياني ، **الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلات بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، عدد خاص 2011 ، ص 321 ، 320 .

- عدم وجود استقلالية مالية خاصة بتلك التنظيمات يجعل منها مؤسسات تابعة للدولة .

ثانيا : أفاق تفعيل المجتمع المدني الجزائري :

لتحقيق الغاية التي يسعى إليها المجتمع المدني لابد من توفر مجموعة من الآليات نظرا للصعوبات التي تواجهها في القيام بدورها في الجزائر ، يجب تفعيل دور المجتمع المدني باعتباره آلية لتكريس التنمية السياسية ، ولعل من بينها :

التعددية : أن تجربة التعددية في الجزائر نتج عنها تعددية سلبية ، وشكلية لا تخدم التنمية السياسية أصلا ، مما دفع النظام إلى إعادة هيكلة ذاته ، والاستمرار في احتكار السلطة السياسية ، في ظل غياب معارضة حقيقية تسمح بتقديم البديل تجبر النظام على العمل الديمقراطي ، فالتعددية السياسية بهذا الشكل القائم على الممارسة الشكلية ، في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية وفاقدة للشرعية لا تؤدي إلا الزيادة في تغريب المواطن وعروقه عن المشاركة في صنع القرار ، وإلى تكريس هيمنة الدولة وتغييب للمجتمع المدني ، وعليه فإن تحقيق فعالية التعددية يستوجب ما يلي :

- القبول بالتنوع والتعدد من طرف السلطة مع عدم احتكارها ، والقبول بمبدأ التداول على السلطة سلميا وهذا لا يكون إلا بعد إعادة بناء ميزان قوي جديد بين السلطة والمجتمع المدني يشعر فيه النظام بأنه فعلا في حاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني.

- قيام مؤسسات المجتمع المدني بإعادة بناء تنظيماتها ومؤسساتها على أسس جديدة ، بحيث تتم مواجهة بعض السلبيات مثل : الافتقار إلى الديمقراطية الداخلية والتقوقع في أطر نخبوية ضيقة وكثرة الصراعات الداخلية .

- إعادة النظر في الأطر القانونية والمؤسسة ، لتصبح ملائمة لتفعيل التعددية وإعطائها الضمانات اللازمة لحركتها ، فالإطار القانوني وثيق الإرتباط بموضوع المجتمع المدني فهو الذي ينظم العلاقة بينه وبين الدولة ويضبطها[1].

- النخبة الحاكمة ونظرتها للديمقراطية: على أنها لا تعي فقط إجراء انتخابات والمشاركة فيها تعني مشاركة فعلية للمجتمع المدني من خلال مساهمته لصياغة وإعداد البرامج.

[1] هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989 - 1999** مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية [غير منشورة] جامعة الجزائر ، مارس 2006 .

والسياسات المختلفة لهذه النخبة، فالأمر يرجع إلى مراجعة هذه النخبة لدستورها وقوانينها وجعلها تتبنى مبدأ المشاركة كمكون محوري.

الاتصال:

يمكن أن نقول عنه بصفة أنه ميكانيزما مهمة وحيوية بالنسبة للمجتمع بوجه عام والبناء السياسي والنظام السياسي ، بوجه خاص ، لما ينطوي عليه من إمكانيات وقدرات يمكن الاستناد إليها في تدعيم النظام الاجتماعي والسياسي القائم والحفاظ عليه، أو في تطوير أو استحداث نظام أكثر عصرية ، مما يساعد في تفعيل جهود التنمية الشاملة عموما والتنمية السياسية بوجه خاص هذه الأخيرة التي تتوخى إحداث منظومة تغيرات جوهرية ، بنائية وظيفية وثقافية في البناء السياسي للمجتمع، وتنص هذه التغييرات بشكل أساسي على كل من البيئة المادية والثقافية للنظام السياسي من ناحية، وقدرات هذا النظام ووظائفه أيضا .

وحتى تتحقق هذه التغيرات يقتضي الأمر بضرورة تطوير وعي الأفراد وتنمية والارتقاء بقدراتهم السياسية من الناحية ، وتكييف حجم الجهود اللازمة لتحقيق قدر مناسب من النضج في قدرات النظام السياسي ووظائفه من ناحية أخرى ، وهذه الأمور ترتبط بعملية الاتصال ولا يمكن أن تتم بمعزل عنها أو دون الاعتماد عليها لما تنطوي عليه من قدرة في إحداث التعبئة الاجتماعية اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة من عملية التنمية وغاياتها [1]، إلا أن النظام السياسي وقع خطأ غلق قنوات الإتصال وهذا ما انعكس على فاعليته ، إذ احتكر وسائل الإعلام ، ثم استعملها في رحلة البحث عن الشرعية المفقودة في عملية التنشئة السياسية بما يتفق و توجهاته ، بحيث أصبحت الناطق الرسمي باسم السلطة[2].

التنشئة :

يتطلب تنشئة الفرد وتربيته على السلوك الديمقراطي والعمل الجهوي، وهنا يلعب دور الأسرة والمدرسة وتنمية القيم والحوار السلمي بدل العنف بالإضافة إلى تحسيس

[1] عبد الحليم زيات ، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، الأدوات والأليات ج3 ، مصر : دار المعرفة الجامعية ، 2002 ص 102 ، 103 .
[2] هشام عبد الكريم ، **مرجع سابق** ، ص 155 .

الفرد بأهمية منظمات المجتمع المدني والاندماج فيه لتحقيق الاحتجاجات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له قصد تجند وسائل الإعلام والاتصال[1] بالإضافة إلى التنشئة التي يقوم بها المنضمات ذاتها من خلال عرض برامجها والتعريف بها دورا في تحقيق التنشئة المؤدية إلى المشاركة السياسية ، فالثقافة السياسية تشير إلى التمييز بين المعتقدات والمواقف والعادات، والقيم وأنماط السلوك التي تميز المجتمع السياسي، فهي تفرض من خلال وعي الحكومة وتوقعاتها من جهة والمشاركة السياسية من جهة أخرى، فهي تتكون من التوجيهات المعرفية للفاعلين المحليين وتقيمهم نحو النظام السياسي .

المجتمعات التي تمتلك هذا النوع من الثقافة السياسية يتوقع فيها ارتفاع مشاركة المواطنين في السياسة العامة ولا تمثل في التصويت في الانتخابات فحسب ، وبهذا فالثقافة السياسية لم تعد ترتكز على كيفية تحقيق نجاح أو عجز للحصول على المتطلبات والمزايا التي يسعى إليها الفرد ، بل أصبحت تعبر عن كيفية الانتاج أو تغيير الهويات اتجاه موقف سياسي[2].

ضمان حقوق الإنسان :

إن ضمان الحقوق والحريات الأساسية، تعد من مستلزمات تطوير وتفعيل المجتمع المدني ، فلا يمكن تصور استقلالية وفعالية في نظام تسلطي لا يضمن حقوق وحريات المواطن وإمكانيات ممارستها .

ولعل أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى فشل التجارب التنموية الحديثة التي عرفتها العديد من الدول المستضعفة، من بينها الجزائر، يعود إلى كونها قاصرة على أن تكون مستوفية لمتطلبات الدولة القانونية ، التي تضمن في ظلها حقوق الانسان والحريات الأساسية ، وفي الوقت الذي أصبح الحرص على حمايتها دوليا في القانون الدولي والهيئات والمواثيق الدولية ، وفي الوقت الذي تعاظم اهتمام الرأي العام العالمي بهذه القضايا [3] .

---

[1] Sindrey verba and gabtil Almend ; the civic culture (political socialization 3 politic culture) gvpt 100 ; september 2007 P 10 .

[2] Pierre vanben berghe ; political culture social science , 2 nd edition , P 302 . ,internationnal encycle pedia of the

[3] هشام عبد الكريم ، **مرجع سابق** ، ص 156

وعليه يتم تفعيل مؤسسات المجتمع المدني عبر تطوير بيروقراطية الحكومة الجزائرية نظرتها لتنمية والتجديد السياسي على أنهما لا يعنيان فقط إجراء الانتخابات والمشاركة فيها بل تعني مشاركة فعلية ذات معنى للمجتمع المدني من خلال مساهمته لصياغة وإعداد البرامج والسياسات التنموية المختلفة لهذه الحكومة ، لذا يستوجب عن هذه الحكومة مراجعة دستورها وجعله أكثر تفتح نحو تبني مبدأ المشاركة كمكون محوري فيها ، إذ تجعله هذه الطريقة شريكا حقيقيا هذه الحكومة في مقاومة أزمة التنمية السياسية .

المبحث الثاني : المشاركة السياسية وترشيد السياسات العامة في الجزائر

المطلب الأول : واقع المشاركة السياسية في الجزائر

عرفت الجزائر العديد من الانتخابات منذ إقرارها التعددية الحزبية سواءا أكانت رئاسية أو تشريعية أو محلية، وكذا مجموعة من الاستفتاءات، بحيث لم يقتصر فيها الترشح على شخص واحد كما هو الحال في الحزب الواحد، وإنما تم فتح المجال أمام كل فرد توفرت فيه الشروط لتولي المسؤولية، وستقتصر دراستنا على الانتخابات الرئاسية التي عرفتها الجزائر من\ 1989 إلى غاية 2010.

الانتخابات الرئاسية لعام 1995 :

في عام 1992 شهدت الجزائر الجزائر توقيف المسار الانتخابي والدخول في المرحلة الانتقالية والعودة إلى المسار الانتخابي من خلال تنظيم انتخابات تعددية عبر فيها الشعب الجزائري عن اختياره لرئيس الجمهورية.

حيث أعلن عن تنظيم انتخابات سابقة لأوانها ويرجع السبب في ذلك إلى اعتبار أن الانتخابات ستكون هدفا استراتيجيا في سياسة السلطة وقد تكون المخرج من هذه

الأزمة من ناحية، وتحقيق نوع من الشرعية التي فقدت، زيادة على ذلك تقليص عمر المرحلة الانتقالية.

تعتبر انتخابات 15 نوفمبر 1995 أول انتخابات رئاسية ، حيث ترشح لها ثلاث مترشحين هم محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم، وسعيد سعدي أمين عام حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ونور الدين بوكروح عن حزب التجديد الجزائري، وليامين زروال المرشح الحر[1].

جدول رقم 01 :

نسب المشاركة لرئاسيات 1995 :

الناخبون المسجلون	15.969.901
الناخبون المصوتون	12.087.281
الأصوات المعبر عنها	11.619.532
الأغلبية المطلقة	5.809.767

المصدر : ج ج د ش ، الجريدة الرسمية، العدد 72، الموافق لـ 26 نوفمبر سنة 1995، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، ص 04.

التحديات التي واجهت هذه الانتخابات :

- العنصر السسيولوجي الذي لم تقدره قيادة حزب جبهة التحرير[2].
- الاستقرار الأمني والسياسي أثناء فترة إجراء الانتخابات.
- مسألة المشاركة الشعبية خاصة بعد مواقف المعارضة التي عبرت عنها العديد من القوى السياسية الهامة الفاعلة على الساحة السياسية.

[1] International Cris, élection présidentielle en Algérie (les enjeux est les perspectives), Algérie rapport N4,13 Avril 1999, P04.

[2] عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، الجزائر : دار القصبة، 1998، ص 166.

الجدول رقم 02 :

نتائج الاقتراع لرئاسيات 1995 :

المتنافسون	عدد الأصوات المحل عليها
بوكروح نور الدين	443.144
زروال اليمين	7.088.618
سيدي سعيد	1.115.796
نحناح محفوظ	2.971.974

المصدر : ج ج د ش، الجريدة الرسمية، العدد 72، الموافق لـ 26 نوفمبر سنة 1995، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، ص 4.

إذا يمكن القول أن الانتخابات الرئاسية جاءت عكس ماكان متوقع حيث امتازت بنسبة مشاركة شعبية قوية في الكثير من المناطق باستثناء المناطق التي سيطرت عليها المعارضة والتي نعتت بالإرهاب.

قدرت نسبة المشاركة بـ 74.92% وهي نسبة جد مرتفعة وهذا نظرا لعدة أسباب أهمها :

- إعادة الأمن والاستقرار من خلال الربط بين المشاركة في الانتخابات وبين عودة الاستقرار والأمن، ولعل هذا راجع للظرف السياسي والأمني الصعب الذي عايشه المواطن الجزائري آنذاك.

الانتخابات الرئاسية 1999 :

لقد تقدم لرئاسيات 15 أبريل 1999 سبعة مترشحين، إذ تعتبر هذه الانتخابات حدثا استثنائيا حيث قرر الرئيس ليامين زروال اختصار فترة حكمه، والاعلان عن انتخابات رئاسية مسبقة بعد إعلان دستور 1996.

جدول رقم 03 :

نتائج الاقتراع لرئاسيات 1999 :

عدد المسجلين	17.488.759
عدد المقترعين	10.652.623
الأصوات المعبر عنها	10.093.611
الأغلبية المطلقة	5.046.801

لقد تم الاعلان عن فوز المرشح عبدالعزيز بوتفليقة من طرف المجلس الدستوري وذلك بالأغلبية بنسبة 73.79% ، حيث أصبح سابع رئيس للجزائر منذ الاستقلال.[1]

جدول رقم 04 :

يبين النسب التي تحصل عليها المترشحون برئاسيات 1999 :

المترشحون	عدد الأصوات المحصل عليها
الحسن آيت أحمد محند	321.179
عبد العزيز بوتفليقة	7.445.045
ملود حمروش	314.160
يوسف الخطيب	121.414
عبد الله جاب الله	400.080
مقداد سيفي	226.139
أحمد طالب ابراهيمي	1.265.594

الانتخابات الرئاسية 2004 :

لقد أجريت الانتخابات الرئاسية الثالثة في الجزائر بتاريخ 08 أفريل 2004، وقد تم تقديم ستة مترشحين ألا وهم : عبد العزيز بوتفليقة، علي بن فليس، عبد الله جاب الله، سعيد

1-الجمهورية الجزائرية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 29، الموافق لـ 21 أبريل 1999، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، ص 04.

سعدي، لويزة حنون، أحمد طالب الابراهيمي، فوزي رباعين، موسى تواتي، أحمد غزالي.

جدول رقم 05 :

يبين النتائج كما أعلن عليها المجلس الدستوري[1] :

الناخبون المسجلون	18.094.555
الناخبون المصوتون	10.508.777
الأصوات الملغاة	329.075
الأصوات المعبر عنها	10.179.702
الأغلبية المطلقة	5.089.852
نسبة المشاركة	%58.08

أعلن المجلس الدستوري عن النتائج الرسمية للاقتراع، وعن فوز عبد العزيز بوتفليقة بـ 8.651.723 مليون صوت أي ما يعادل تقريبا بنسبة 85% .

جدول رقم 06 :

يبين النسب التي تحصل عليها كل مرشح مرتبة ترتيبا تنازليا :

المرشح	الأصوات التي تحصل عليها
عبد العزيز بوتفليقة	8.651.723
علي بن فليس	653.951

[1] الجمهورية الجزائرية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 24، الموافق لـ 18 أبريل سنة 2004، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، ص3-4.

عبد الله جاب الله	511.526
سعيد سعدي	197.111
لويزة حنون	101.630
علي فوزي رباعين	63.761

شهدت هذه الانتخابات حضور 130 مراقب دوليا حيث تابعوا عملية الاقتراع وواكبوا التطورات السياسية المصاحبة لها، إذ أخذت بعدا على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولقيت اهتماما غير مسبوق، كما تميزت بحياد المؤسسة العسكرية التي أخذت موقف عدم التدخل في صنع النتائج وانتقاء الرؤساء[1].

الانتخابات الرئاسية 2009 :

كذلك هذه الانتخابات تقدم لها ستة مترشحين هم : عبد العزيز بوتفليقة، لويزة حنون، موسى التواتي، يونس محمد جهيد، محند أو سعيد بلعيد، فوزي رباعين.

جدول رقم 07 :

يبين النتائج كما أعلن عليها المجلس الدستوري[2] :

الناخبون المسجلون	20.595.683
الناخبون المصوتون	15.356.024
الأصوات الملغاة	925.771
الأصوات المعبر عنها	14.430.253
الأغلبية المطلقة	7.215.127

[1] التقرير الاستراتيجي العربي (2004-2005)، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص.ص 291-292.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 22 ، الموافق لـ 15 أبريل سنة 2009، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، ص.ص 3-4.

نسبة المشاركة	%74.56

ما يمكن ملاحظته هنا ارتفاع نسبة المشاركة مقارنة بالانتخابات الماضية حيث صوت حوالي 15.356.024 من بين 20.595.683 مسجل. حيث تحصل المترشح عبد العزيز بوتفليقة بأكثر الأصوات. لكن من الملاحظ هنا أن نسبة مشاركة منطقة القبائل لم تتجاوز 26% مثل : تيزي وزو، وبجاية.

جدول رقم 08 :

يبين الأصوات التي تحصل عليها كل مرشح مرتبة ترتيبا تنازليا[1] :

المرشح	الأصوات التي تحصل عليها
عبد العزيز بوتفليقة	13.019.787
لويزة حنون	649.632
تواتي موسى	294.411
يونسي محمد جهيد	208.549
محند أو سعيد بلعيد	133.315
علي فوزي رباعين	124.559

من خلال الفوز الساحق للمرشح عبد العزيز بوتفليقة يمكن ملاحظة ما يلي :

أولا : الغياب التام للمرشحين المنافسين إذ لم يتسنى للمواطن الجزائري التعرف عليهم ولا على برامجهم فظهورهم كان متزامنا مع الحملة الانتخابية. ولم يكن هناك عمل فعلي على الساحة السياسية.

ثانيا : الغياب التام لدور المعارضة، وإن كان في بعض الأحيان هناك ظهور لكن دون أي تأثير ودون فاعلية، وحتى لم يكن هناك أي تأثير على النتائج.

المطلب الثاني : برنامج الاصلاحات في الجزائر:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 22، الموافق لـ 15 أبريل سنة 2009، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، ص.ص. 3-4.

أولا : الاصلاح السياسي

1- الديمقراطية وحقوق الانسان :

تعتبر الديمقراطية، وحقوق الانسان وجهان لعملة واحدة فلا يمكن تكريس ديمقراطية في ظل غياب حقوق الإنسان، وفي المقابل لا يمكن أن تصان حقوق الانسان في غياب ديمقراطية فعلية أو في غياب قوانين تضمن هذه الحقوق وتحميها، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على تكريس المبادئ الكبرى المتعلقة بحقوق الفرد وحرياته، ولعل هذا ما يعبر عنه في المعاهد الدولية التي صادق عليها الجزائر بالأخص بالبروتوكول المتعلق بالميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية 1966، كذلك قامت الحكومة الجزائرية بفتح أبوابها أمام المنظمات الدولية الغير حكومية المهتمة بمسألة حقوق الانسان حيث خلقت قناة اتصال بينها وبين المجتمع المدني، أما داخليا فقد فتحت الجزائر المجال أمام التعددية السياسية والسماح لهذه الأخيرة بالتعبير عن توجهاتها الفكرية وتمثيلها محليا[1].

وقد دعت الجزائر إلى تطبيق دولة الحق والقانون من خلال وسائل عدة أهمها جهاز العدالة الذي من خلاله يتم ضبط العلاقات الاجتماعية، وضمن الحقوق السياسية للمواطن يعتبر هذا القطاع بالنسبة للسلطة بمثابة الهرم الذي على أساسه تكون مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، هذه الانجازات سميت بالإصلاحات السياسية، رغم تفعيل مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان إلا أن الحكومة وفي كثير من الأحيان عن توضيح آليات قانونية عدة مما أدى هذا إلى تعارضها مع الممارسة والتطبيق.

فمنذ عام 1992 حتى 2003 عانت الجزائر من أزمات عدة، فعلى مدى إحدى عشر عاما ظلت الجزائر تعيش وضعا انتقاليا نتيجة حالة الطوارئ، وحضر التجول بفعل الإرهاب وجراء هذا الوضع تم ما يلي :

- الاستناد على مبادئ الديمقراطية، واحترام الحريات الأساسية، بالإضافة للسماح للأحزاب السياسية بالتعايش تحت إطار إعادة بناء الثقة ما بين المواطن والإدارة مع نبذ جل أشكال العنف وزعزعة الثقة ما بين الطرفين.

[1] www.mjustice.dz/Fichiers-discours/dest

- السماح لوسائل الإعلام (الإذاعة، التلفزة، وغير ذلك ...) من الظهور وتحقيق هامش من الحرية لديها، وأن تكون مفتوحة لكل الأحزاب السياسية المتمثلة في مؤسسات الدولة.

- التطبيق الفعلي للامركزية ن وتدعيم هيكل البلديات والولايات، وحل المسائل المالية العالقة من أجل تحديد المداخل المالية الخاصة بالمجموعات المحلية.

- تكريس مبدأ المساءلة على الممثلين المحليين قصد التكفل بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أن المراقبة الشعبية والشفافية في تسيير الموارد البشرية والمالية يتطلب الممارسة الفعلية للديمقراطية، والمشاركة الفعلية لممثلي الشعب ومؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتقوية العلاقات بين الحكومة والمواطن في سبيل ترشيد صناعة القرار. حيث أن الحكم الصالح يستدعي مشاركة الجميع في أداء الشؤون العامة في جو من العدالة والشفافية، وتوفر قدر من الحرية تبعا لمبدأ الأغلبية الذي تقر به الديمقراطية التعددية[1].

♦ تعديل قانون الانتخابات :

تبعا لمشروع القانون، فإن نص تعديل المادة 82 يخص شروط المشاركة في الانتخابات المحلية، حيث يقترح شرط الحصول 4 في المائة من الأصوات المعبر عنها أو نسبة 4 في المائة من الأصوات على شرط أن تكون موزعة على 25 ولاية أو جمع توقيعات 600 منتخب موزعة على الأقل على 25 ولاية.

وفي حين عدم توفر هذا الشرط ، فإنه يصبح إجباريا الخضوع للشروط المطبقة على القوائم الحرة، والذي يشترط قبولها توفر 5 في المائة من توقعات الوعاء الانتخابي في الدائرة الانتخابية الولائية للراغب في الترشح، وأي 05 في المائة من الوعاء الانتخابي في الدائرة الانتخابية البلدية.

[1] بلغيور الطاهر، " الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم، الجزء الأول"، ملتقى الحكم الراشد، جامعة سطيف، الجزائر، ص 22.

أما المادة 109 والتي تخص شروط المشاركة في الانتخابات التشريعية فإن التعديل يقترح جمع 400 توقيع عن كل مقعد في الدائرة المعنية للمترشح في حال عدم حصول الحزب أو القائمة الحرة على نسبة 4 في المائة.

وقد صرح وزير الداخلية نور الدين زرهوني أن ضعف نسبة المشاركة على عدم تأقلم الطبقة السياسية مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري[1]. وبالتالي البحث عن الثغرات المتواجدة في عملية الاتصال ما بين الطبقة السياسية والمواطن كما أن نسب المشاركة الضعيفة لا تعني عدم الاهتمام بالانتخاب بقدر ما تعني أن المواطن الجزائري أصبح أكثر وعيا من ذي قبل حيث أصبح يطلب أشياء تتماشى مع التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة.

أن تطبيق النظام الرئاسي في الجزائر لم تتم الاشارة إليه دستوريا في السنوات الماضية الأمر الذي دعا إلى المطالبة بتعديل الدستور وتوضيح شكل النظام الجزائري، وستكون له آثار إيجابية وأخرى سياسية فمن الناحية الايجابية تمكن أن يلعب الرئيس في النظام الرئاسي بعد انتخابه من غالبية الشعب دورا رئيسيا في تعزيز الوحدة الوطنية لاسيما إن كان يحظى بتأييدهم من قبل معظم أطياف ومكونات الشعب الجزائري إذ ينظر إليه كرمز للوحدة الوطنية، وكما أنه بوجود سلطة تنفيذية قوية برئاسة الرئيس، ومن بين الايجابيات أيضا لتطبيق النظام الرئاسي على الواقع الجزائري أن وجود رئيس الجمهورية يتمتع بتأييد أغلبية أطياف الشعب تساعد على التخفيف إلى حد ما من الأزمات السياسية الداخلية التي يمكن أن تحدث في ظل وجود عدد هائل وكبير من الأحزاب السياسية المتقاربة من خلال موازيين القوة والتأثير بشكل يضعف كثيرا من الأداء السياسي للحكومة وتهدد الاستقرار السياسي والأمني في حالة الأنظمة السياسية الأخرى، كما من بين ايجابياته المساعدة على معالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، وتكون القدرة على تحقيق الخدمات الأساسية لأن المرحلة الراهنة تحتاج إلى عمل سريع وقوي.

[1] الخبر، يومية وطنية ، 01 جويلية 2007.

وعليه يمكن القول أن النظام الرئاسي يطبق في الجزائر بشكل نظري لا فعلي وذلك راجع لضعف الوعي السياسي وانعدام النضج السياسي.

تعديل الدستور والبدائل المقترحة :

تبعا لتشريع المؤسسات الدستورية يمكن أن نقول أن هناك جمهورية جزائرية ثالثة:

الأولى بدءا من الاستقلال إلى غاية دستور 1989 حيث تميزت بالطابع الاشتراكي للدولة.

ثم الجمهورية الثانية بدأت بإرساء دستور 1989 إلى حين إعلان المجلس الأعلى للدولة بتاريخ 11 يناير 1992، والذي دعا إلى إرساء مبادئ الديمقراطية والحرية إلا أنه تم توقيف المسار الانتخابي ومصادرة الإرادة الشعبية.

من الملاحظ أن الجزائر عاشت أزمة متعددة الجوانب أهمها كان انهيار مؤسسة الدولة حاول النظام من خلال هذه الأزمة إيجاد أساليب وبدائل عدة للحفاظ على مؤسسات الدولة بابتكار استثناء ومؤسسات دستورية كبديل للمؤسسات الديمقراطية الشرعية.

كما أن التعديلات التي شهدتها دساتير الجزائر بنيت نتائج لحسابات سياسية وليست على قناعات قانونية. ففي عهد الجمهورية الأولى عرفت الجزائر دستورين : دستور 1963 ودستور 1976 من ميزانية الحزب يتداخل مع الدولة على مختلف مستوياته الهرمية، إضافة إلى أن الرقابة السياسية لها الأولوية على باقي أنواع الرقابة الأخرى (الشعبية والقضائية والتشريعية).

إذن جبهة التحرير الوطني اعتمدت على وحدة الشعب الجزائري من أجل التحرير، واسترجاع السيادة الوطنية. حيث أن لرئيس الجمهورية مكانة خاصة في البناء

الدسوري، فصبو شخصية محورية في السلطة دون منازع تبعا لصلاحيات واختصاصات عدة ممنوحة له.

أما في عهد الجمهورية الثانية، قد أعلن عن دستور جديد سمي بدستور الأزمة نتاج تفاعلات جيو اجتماعية، مما ولد حركية جديدة. حيث بنيت الجمهورية الجديدة على خيارات دستورية جديدة مثل اعتمادها على آليات أكثر ملائمة للوصول والبقاء في السلطة.

وفي الأخير غلبت الفلسفة الليبرالية وطفت على الجمهورية الثالثة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية إلى غير ذلك . وهنا يجدر الاشارة إلى أن الشعب وفي عز الأزمة لم يكن مهيأ تماما لهذه الليبرالية والتي بدت بالنسبة له (الشعب) ليبرالية متوحشة.

ثانيا : الإصلاح الإداري في الجزائر :

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال دساتير عدة قصد بناء قاعدة إدارية تكون كأساس لربط مفهوم المواطنة والمشاركة في الحياة السياسية لأن علاقة المواطن بالإدارة تظهر من خلال القوانين المنظمة للبلدية والولاية كتأكيد لما قلناه دستور 1989، وبداية التحول السياسي والاقتصادي في الجزائر، وما نتج عنه من اصلاحات أهمها إصلاح قانون البلدية والولاية 1990 الصادر في 1990، حيث اعتبرت البلدية كإطار عام لتجميد مفهوم الدولة، أما بالنسبة للولاية فقد أعطيت لها العديد من الإصلاحات في مجال التنمية والري والتجهيزات التربوية والنشاط الاجتماعي والسكن وغيرها (المواد 25-52 من الدستور). لكن بعد اعتناق الجزائر التعددية الحزبية أصبحا قانوني البلدية والولاية يتسمان بعدم الفعالية[1].

فالجماعات المحلية تعاني من أزمات حادة بالأخص اشتراك المواطن في تسيير مما يعد سلبا على مصداقية الجماعات باعتبار أن رئيس البلدية ممثلا للدولة. وكذا التقصير في أداء البلدية لمهامها اتجاه المواطنين.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإدارة المحلية : التكيف مع الواقع الوطني الجديد، الجزائر : منشورات مجلس الأمة 2004، ص 32.

ويمكن ذكر الأسباب والظروف التي حالت دون مسايرة الجماعات المحلية لمتطلبات المواطنين إلى ما يلي :

- ضعف الوسائل المادية والبشرية ، وتجاهل الهيئات المسيرة بقواعد التسيير ونظمه.
- عدم اطلاع المواطن على التقنيات المتعلقة بتسيير المجالس.
- ضعف الرقابة على المجالس المحلية.
- هيمنة التسيير البيروقراطي المركزي أدى إلى منع الجماعات المحلية من المبادرة والتفاعل مع وسطها بسبب تبعيتها للإدارة المركزية فأصبحت تلعب دور المنفذ فقط.
- عدم مراعاة القوانين والنصوص التطبيقية السارية المفعول بحكم اتساع رقعة الاقليم.
- عدم إشراك المواطن في تسيير الشؤون العمومية إذ يعتبر هذا مخل بالديمقراطية وعدم تجسيد دولة الحق والقانون، ولعل هذا يؤثر على مصداقية الجماعات المحلية.
- عدم تناسب الوسائل المادية والبشرية وضخامة وتعقد الاختصاصات إضافة إلى ضعف التأطير[1].

تبعا لهذه الظاهرة السلبية والتي تعيشها بلديات الوطن على حد سواء، وتدمر المواطنين من هذا الوضع، ولكي يتم التخفيف من هذه الآثار لابد من إتباع مجموعة من الآفاق يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- منح الاستقلالية المادية للجماعات المحلية لترقية أعبائها، وتحسيسها بالمسؤولية بالإضافة لتهيئة المنتخبين في سبيل البحث عن ضرائب و رسوم إضافية.
- ترشيد النفقات العمومية المحلية تبعا لمبادئ اقتصاد السوق.
- محاربة أشكال الفساد الإداري بدءا من تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين والابتعاد عن البيروقراطية السياسية قدر المستطاع[2].

المطلب الثالث : معوقات وآفاق تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر

أ- معوقات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر

[1] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، **المرجع السابق**، ص 32.

[2] محمد بودربالة، **الإصلاح الشريبي، الإصلاحات المالية والجبائية المحلية، الجزائر :**سلسلة منشورات مجلس الأمة، 2004، ص19.

- المعوقات السياسية :

عرفت الجزائر أزمة مشاركة سياسية ناتجة عن أزمة التنمية السياسية قصد اشراكها في الحكم بسبب عدم استجابة السلطة الحاكمة لمطلب القوى الصاعدة، وذلك تبعا لأسباب عدة نذكر منها :

1- غياب الثقافة السياسية:

يعد الحزب السياسي أحد قنوات المجتمع المدني وآلية من آليات الممارسة السياسية، فهو مؤسسة للتنشئة السياسية عن طريق المنخرطين فيه، فاستمراره لهذه الوظيفة يتوقف على مدى قدرته على خلق نوع من الثقة المتبادلة بينه وبين الفئات الاجتماعية التي يمثلها. بينما الأحزاب في الجزائر تنشط في الانتخابات فقط، من خلالها يهدف الحزب إلى الوصول إلى مراكز سياسية لتحقيق أغراض شخصية وليس لتمثيل القاعدة الشعبية التي انتخبها والتي سببها يعود إلى ضعف أو غياب المجتمع المدني وكذا غياب الثقافة السياسية في الوسط الاجتماعي في الجزائر[1].

2- أزمة التنمية السياسية:

يعود ظهور عملية المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر إلى دخول الدولة المجتمع في أزمة متعددة الجوانب حتمت اللجوء إلى إحداث التغيير في النظام السياسي لمنع النظام من الانهيار من خلال الاتجاه الإصلاحي منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، ومن أهم مظاهر الأزمة الجزائرية[2].

3- أزمة الشرعية :

لقد عانى النظام الجزائري من أزمة شرعية حادة، حيث استمدت النخبة العسكرية في الجزائر إلى شرعية ثورية لم تؤسس على تراضي اجتماعي، بالإضافة إلى تفشي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت نتاج فشل برنامج تنموي وطني اشتراكي في

[1] مراد مولاي الحاج، الأحزاب السياسية ومسألة الديمقراطية في العالم النامي - حالة الجزائر : ملتقى حول الحكم الرشيد واستراتيجية التقييم في العالم النامي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر : أفريل 2007، ص 241.

[2] أحمد منيسي وآخرون ، " التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2004، ص 14.

تحقيق أهدافه مما عمق من أزمة الشرعية، إذ لجأ النظام إلى طرح بديل آخر وهو الشرعية الديمقراطية بدل الشرعية الثورية[1].

4- أزمة المشاركة السياسية :

هذا يكون من خلال عدم تفعيل الرقابة خصوصا في مجال اصدار القرارات السياسية فارتبطت أساسا بعناصر شخصية صاحبت النفوذ على حساب المصلحة العامة ما أفقد المشاركة السياسية على هذه المؤسسات، فغياب المؤسسات عن العملية السياسية يعني عدم فتح المجال أمام المواطنين في المشاركة السياسية وفي صياغة اتخاذ القرارات. وعليه عدم توفر الرقابة وتشديدها يجعل من المال العام في متناول الجميع، وبالتالي غياب القانون الذي يحمي المال العام ومؤسساته.

5- الاختلالات التأسيسية للنظام السياسي الجزائري:

أ- السلطة الأبوية للنظام السياسي الجزائري :

بالرغم من تبني مبدأ التعددية السياسية والتعددية الحزبية في المجتمع الجزائري إلا أنه يظل حبر على الورق والواقع شيء آخر، حيث لا يزال المجتمع الجزائري محكوما بمفهوم تقاليد وأعراف المجتمع الأبوي أي الاستناد إلى المفاهيم الموروثة والقائمة على أساس التبعية والولاء للحاكم، ولعل هذا يقودنا إلى التنقل والتطور من مفهوم القبلية العشارية الأضيق إلى مفهوم القبلية الحزبية الأوسع.

وهنا نلاحظ تماما التداخل ما بين القبلي العشائري، والقبلي السياسي في الانتخابات البرلمانية والبلدية رغم الانتخابات التي تجري دوريا في الجزائر وبمختلف أشكالها.

ب- النظام الرئاسي :

إن النظام السياسي الجزائري يتراوح ما بين رئاسي، وشبه رئاسي، حيث أن السلطة الفعلية تكون بيد الرئيس وهذا تبعا للدستور المعدل في 28 نوفمبر 1996، تبعا لهذا فإن منطق النظام الرئاسي لا يبقى على توازنه بقدر تكريسه لمنطق هيمنة طرف

[1] أحمد تهامي عبد الحي، " الانتخابات البرلمانية وظاهرة العنف السياسي في الجزائر"، رواق عربي، العدد 08، 1997، ص 78.

على باقي الأطراف ، وعليه تصبح عملية المشاركة السياسية معاقة : فعملية المشاركة السياسية مرتبطة بهيمنة منطق جديد أي منطق ربح بعض الأشياء، عوض خسارة كل شيء غير منطق النظام الرئاسي بل يظهران على أنهما متعارضان، وكأننا نحاول تأسيس نظام سياسي ضمن نظام حكم مناقض[1].

ج- النظام الانتخابي :

نرى هذا الضعف من خلال إعادة النظر في قانون الانتخابات، والذي يتماشى ومبدأ التمثيل ولعبة التوازنات السياسية، فنظام الاقتراع بالأغلبية الذي اعتمد في انتخابات سابقة كرس منطق ربح كل شيء أو خسارة كل شيء وهو منطق يتعارض ومبدأ المشاركة السياسية الفعالة عكس النظام النسبي والذي يسمح بتوزيع أكثر عدلا الذي يسمح بتوزيع أكثر عدلا للتوجهات السياسية المختلفة.

ب- المعوقات الاجتماعية والثقافية :

1- المعوقات الاجتماعية :

عموما يمكن اعتبار الهوية الثقافية إحدى القضايا التي يتغذى منها الجانب الثقافي للأزمة والتي تطرح وبشكل حاد لدى معظم الدول العربية منها الجزائر باعتبارها مكونات أساسية كمرجعية دينية وأخلاقية وواقع اجتماعي ثقافي ولغوي، إذا كانت بعض الأنظمة العربية قد تجاوزت هذه الاشكالية فإن بعض الدو مازالت تتعامل مع هذه المكونات الثقافية بشيء من الحذر وهذا بعد استقلال هذه الدول ما ولد أزمة هوية داخل هذه البلدان، والجزائر نموذجا منها حيث تعرضت المكونات الثقافية إلى محاولات التفتيت والاختراق والتمزق.

ترجع أهمية السياق المجتمعي للتحول السياسي في دولة ما إلى كونها البيئة الأساسية التي تنظم عناصر إما مواتية أو ضعيفة للتحول الديمقراطي، وينظم السياق المجتمعي في الجزائر عددا من العناصر المعوقة في مجملها لعملية المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي وعلى رأسها مشكلة الهوية[2].

---

[1] Mohamed Brahim, le pouvoir en Algéries Formes d'expression institutionnelle, Alger, Office des publications, 1995, P133.

[2] عبد الباسط دردور، الصنف السياسي وأزمة التحول في الجزائر، ط1، القاهرة : دار الأمين، 1996، ص 111.

2- معوقات اقتصادية :

- أزمة الدولة الريعية :

أن اقتصاد الجزائر يتميز بتبعية لعائدات البترول التي يشكل حوالي 98% من قيمة صادراتها هذا يعني أن الدولة ذات استقلالية مالية عن المجتمع، إذ أنها تتحصل على الأموال من ريع خارجي.

ففي حالة ارتفاع أسعار البترول، كانت الدولة قادرة على خلق نظام تعليمي مجاني، صحة مجانية إلى غير ذلك. كما بالمحافظة على الإجماع حول النظام القائم على مستوى النخب والشعب معا، وخلق بيئة زبائنية مجتمعية.

أما في حالة تراجع الأسعار، قد وجدت السلطة نفسها في أزمة فإما أن تواصل الإنفاق بالشكل السابق محافظة على رضا الجماهير أو تقليص الانفاق وفق الدعم والخدمة الاستهلاك. والحل الأول هو الأسهل والأسرع بالنسبة للسلطة، وكان يتطلب اللجوء إلى الاستدانة أكثر وهو ما حدث حتى بلغت ديون الجزائر نسبة عالية نهاية الثمانينات، بل إن الديون أصبحت تمتص دخل البلاد الاجمالي وهو ما ولد عجزا في الميزانية يستحيل التحكم فيه خاصة مع تنامي المديونية الخارجية. فبعدما كانت ديون الجزائر في 1984 تقدر بـ 14.8 مليار دولار ففي 1988 بلغت 25 مليار دولار وبعد فترة طويلة وتجاوز الأزمة الأمنية في الجزائر في التسعينيات بالضبط في عام 1999 إلى غاية 2014 تصاعدت أسعار البترول لتعرف بعد ذلك فترة من الاستقرار[1].

إعادة الدور الريعي للدولة :

يؤدي الانعاش في قطاع المحروقات إلى نظام دولة الريع وهناك من يؤكد أن ارتفاع ريع النفط لا يمكن أن يسمح بالاستثمارات العمومية بامتصاص البطالة التي هي مفذاة بالنمو الديمغرافي، وإذا أيد قطاع الزراعة.

[1] Liste Grons, « Crise économique et consensus en état rentier le cas de l'Algérie socialiste, étude internationales, N° 25, Mars 1954, P25.

وعليه يمكن تلخيص مظاهر المشاركة السياسية في الجزائر كالآتي :

- غياب التطبيق بين المبادئ الايديولوجة والمواقف والبرامج والنصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي صاحبها تفشي الفساد الإداري والسياسي.
- مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول الريع الانتخابي.
- المشاركة السياسية اتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون ان تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام بما تجري في المجتمع السياسي.
- الحفاظ على الوضع القائم سواء في المؤسسات الغير رسمية كالأحزاب والجمعيات وغياب التداول على السلطة في حياتها الداخلية أو في المؤسسات الرسمية، بقاء نفس الأشخاص و السياسات.
- عزوف الشباب عن الانضمام للأحزاب السياسية، حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية، وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي.
- عدم المشاركة في الانتخابات الطلابية لضعف الاقبال على ممارسة الانتخابات، وضعف المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى وفي المجالات الغير السياسية للحياة الاجتماعية ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات نحو النظام السياسي والعملية السياسية.
- ضعف الحراك الاجتماعي وعزوف المثقفين.
- المقاطعة الانتخابية[1].

ب- آفاق تفصيل المشاركة السياسية في الجزائر :

يعتبر مبدأ حياة الإدارة من الضمانات الأساسية لحماية الحقوق والحريات في دولة القانون، إذ قام فقهاء علم الإدارة العامة بمحاولات عديدة قصد تحقيق الاستقرار الوظيفي الذي تتبناه الإدارة العامة كونها جهاز دائم مسخر بيد الجهاز التنفيذي المتمثل في الحكومة التي تتولى رسم السياسة العامة، فإذا كان رجال السياسة يؤثرون ويتأثرون

[1] صخر المحمد، أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية الجزائر نموذجا، (حلاقة بحث) جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2010، 2011، ص 17.

بالمحيط السياسي فإن رجال الإدارة مهمتهم الانقطاع للخدمة العامة موظفين دائمين وغير خاضعين للتغيرات السياسية.

بعد الاصلاحات التي عرفتها الجزائر والتي شملت المنظومة الانتخابية، والتي شهدت قطيعة مع الحزب الواحد واقرار مبدأ التعددية الحزبية واصدار القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث تم استحداث هيئات جديدة مثل لجنة سياسة وطنية لمراقبة الانتخابات كبديل لتجسيد دولة القانون ، وكذلك مبدأ حياة الإدارة.

تفعيل الانتخابات :

هناك علاقة جدلية بين الديمقراطية والانتخاب، فلا يمكن الحديث عن وجود نظام ديمقراطي في ظل انتخابات نزيهة وشفافة، فقد أصبح الانتخاب من الوسائل الناجعة لتعميق الديمقراطية، ولهذا مجدها الفكر السياسي الغربي وجعل منها القناة الأساسية للوصول إلى السلطة، فالانتخابات تعدو أن تكون سياسة وتقنية تخول المواطنين اختيار الشخص المناسب بين عدد من المرشحين[1].

- الرأي العام كآلية لتفعيل المشاركة السياسية :

يعد الرأي العام احدى القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة داخل الكيان السياسي، ومن ثم تحديد طبيعة الأوضاع التي تربط الحاكم بالمحكوم، فقد يساهم الرأي العام بإنجاح خطط التنمية الشاملة كما قد يعمل على احباطها إن لم ينجح النظام السياسي أو الدولة بصفة عامة في إقناع الرأي العام بتوجيهاتها، يؤثر الرأي العام على قرارات السياسة التي تصدر عن الحكومة والمشاركة في الانتخابات حيث أصبح هناك نوع من الارتباط بين نجاح فكرة أو موقف سياسي وبين الرأي العام الذي يميل بدرجة شدة الموقف.

[1] المرتكزات القانونية والسياسية لإنجاح العملية الانتخابية، دراسة نشرت في مجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية العدد 56 ، 2004، ص 1.

ملخص الفصل الثالث:

رغم تبني التعددية السياسية في دستور 1989، المعدل في 1996 ثم في 2008 فإن غياب الثقافة السياسية وقيم الديمقراطية دفع تلك التنظيمات أن يتجه دورها نحو التدخل اللاحق في الأزمات والقضايا لا أن يكون لها دور فعال في رسم وتنفيذ وتقييم السياسات العامة. أما فيما يخص المشاركة في الحياة السياسية هي مشاركة موسمية ليس لها هي الأخرى دور في صنع السياسات العامة واتخاذ القرار.

الخاتمة

خاتمـــــة :

تعد عملية التحول الديمقراطي انعكاسا ايجابيا لأي دولة قصد تجسيد مقاييس ومؤشرات الحكم الراشد والذي يعتبر هدف ووسيلة في آن واحد، كذلك بمثابة آلية لتقديم التحول الديمقراطي وقياس مدى تقدم او تأخر الدولة، والافتقار له يعتبر أكبر العقبات التي تعترض الدول النامية خاصة الجزائر.

فإذا كانت العلاقة ما بين المجتمع المدني والسياسة العامة كونه فاعل من فواعل التأثير الغير مباشر على مراحل السياسة العامة، فمن الناحية الصنع تتضح من خلال مشاركته بتوفير المعلومات الكمية والنوعية كما يعتبر قناة وصل بين أفراد المجتمع والدولة بغرض توصيل احتياجاتهم إلى صناع السياسة العامة، أما فيما يخص التنفيذ فلمؤسسات المجتمع المدني دور في مجال مراقبة ومتابعة السياسة العامة والتدخل أو الضغط لتعديلهما إلا أن هذه الخطوات السابقة لا تعني نجاح السياسة العامة بل يجب التقييم الذي يهدف إلى الكشف عن الانحرافات التي تواجهها هذه السياسة وإعادة ترشيد عمل الحكومة.

فإن المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية قوامها الأساسي التعبير العملي لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، والتي يلجأ إليها الفرد برغبة منه للتأثير بطابعيها الرسمي أو الغير رسمي، فهي تمثل أساس تلك الديمقراطية ورغم أن جميع الأفراد يمتلكون ذلك الحق إلا أن درجة الممارسة تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع إلى آخر.

وعليه يمكن استخلاص بعض النتائج من هذه الدراسة وهي كالآتي :

1- يعتبر الحكم الراشد الشغل الشاغل لجميع المنظمات والدول على حد سواء وقد حظي باهتمام متزايد نظرا لأهميته الكبرى خاصة فيما يخص ترشيد الحكومات بهدف إصلاح هياكل ومؤسسات الدولة للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية وتقديم الخدمات العامة للجماهير مع ضرورة عقلنة الخيارات السياسية وهذا لضمان توفير خدمة عمومية ناجحة.

2- يعتمد الحكم الراشد على عدة مؤشرات من بينها حكم القانون ومبادئ الديمقراطية واستقلال القضاء، وإعطاء مكانة مهمة لدولة الحق والقانون وبالتالي هذه المبادئ ركائز ضرورية لقياس مدى النجاحات أو الاختلالات التي بواسطتها يتم قياس الدول.

3- أن هناك علاقة ترابطية ووظيفية ما بين مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسية وبين الحكم الراشد إذ لا يمكن الرقي بالمشاركة السياسية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني دون التوظيف المحكم للحكم الراشد في أي بلد، هذا من خلال الرقابة السياسية والشفافية والمساءلة واقرار حق المواطنة لتجسيد مبادئ حقوق الإنسان لدى الفرد.

4- تمثل المشاركة السياسية مؤشر قوي دال على وجود تنمية سياسية فكلما كان هناك مشاركة في الحياة السياسية وبالتالي التأثير على عملية صنع السياسة العامة كلما نمى المجتمع والدولة واتجه نحو التحديث كلما كان هناك انخفاض أو غياب للمشاركة السياسية دل ذلك على ضعف التأثير على عملية صنع السياسة العامة وبالتالي ضعف التنمية في ذلك المجتمع.

5- المجتمع المدني هو أحد الركائز الأساسية في تحقيق الديمقراطية التي تعتبر مشاركة الفرد فيها دليل على وعيه بالتحديات والرهانات التي تواجهه سواء كان فرد أو في إطار جماعة.

6- أن المشاركة السياسية والحكم الصالح في الجزائر لا زالت تتخبط في مشاكل لا حصر لها من بينها غياب أطر واضحة ومعايير يتم من خلال تجسيد هذين المفهومين.

7- ضعف وتقلص دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير في منحى القرارات السياسية وصنع السياسة العامة وترشيدها بسبب سعي الحكومة لتهميشها والتقليل من تأثيرها.

8- تزايد أعداد عدم المهتمين بالشأن السياسي، واعتبار النشاط السياسي عمل غير مجد، ويعود هذا إلى شعور الفرد بعجزه عن التأثير في مجرى الأحداث السياسية، ويرى أن النتيجة بالنسبة له محسومة سلفا. وهو الأمر الذي يجعلهم خارج خارطة الناخبين المصوتين.

9- رغم قدرة مؤسسات المجتمع المدني على طرح مطالبها وأهدافها، وسعيها للضغط والتأثير على السلطة ومحاولة توجيهها بما يخدم مصالحها بمختلف الطرق (سلمية وغير سلمية) إلا أن دورها في العملية السياسية يظل محدودا، فتبقى بذلك مجرد ملاحظة ومؤيدة للسياسة العامة التي تقرها.

10- أزمة الشرعية والمشروعية السياسية وغياب الثقة بين الحاكم والمحكوم.

11- العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني ينتعش في إطار الديمقراطية، كما انه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية واستقرارها وفي ضوء ذلك ونظرا لضعف وهشاشة المجتمع المدني في الجزائر، فهو لم يساهم بشكل كبير في دفع عملية التحول الديمقراطي في ظل القيود التي فرضت عليه بدرجات متفاوتة وبأشكال أخرى.

12- تسلط النظام السياسي ووجود نظام قبلي وغيرها أثرت سلبا على تحقيق المواطنة في الجزائر.

13- أن المواطن الجزائري يربط المشاركة بقناة واحدة ويعتبرها هي المشاركة في حد ذاتها وإن كانت هي الأخرى تتسم بالضغط بالإضافة إلى الغياب الشبه التام للمشاركات الأخرى بحيث تبقى المشاركة الغير انتخابية ضعيفة مقارنة بالمشاركة الانتخابية عند الكثير من المواطنين.

14- أن التجربة الجزائرية في مجال المشاركة السياسية وحقوق الإنسان لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية.

15- أن الجزائر عرفت فردانية السلطة في صنع السياسات العامة دون مشاركة المجتمع ومؤسساته في ذلك لذا النتائج جاءت سلبية، وأدى الصراع السياسي بين السلطة الحاكمة والمجتمع إلى العنف السياسي والذي أثر كليا على عملية ترشيد السياسات العامة وإدماج المجتمع ومؤسساته في ذلك كما سبق الذكر بصفة خاصة والدفع بعجلة التنمية السياسية بصفة عامة.

16- تزيف المشاركة بعدما أصبحت غير نابعة من اهتمام المواطن وإرادته ورغبته في التأثير على القرارات العامة وبالتالي أصبحت نوع من التعبئة تستعمل لدعم شرعية النظام القائم أمام الرأي العام الداخلي والخارجي والمجتمع الدولي.

- أن غياب الثقافة السياسية وأزمة الهوية، تغيب الأحزاب السياسية بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي الصعب من بين الصعوبات التي تتخبط فيها شريحة هامة من هذا المجتمع.

- CR وحتى نتمكن من تجاوز هذه السلبيات لا بد من تفعيل المشاركة السياسية والمجتمع المدني على حد سواء حتى يكون لهما دور فعال في مجال ترشيد السياسات العامة وفي هذا الإطار سيتم تقديم بعض التوصيات من بينها :

* ترشيد السياسات العامة في الجزائر من خلال تعزيز الشراكة ما بين الحكومة والمواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

* ضرورة استرجاع الثقة ما بين الحاكم والمحكوم والعمل على نزاهة الانتخابات بتكثيف وسائل الرقابة من جهة والردع الجزائي في حالة الانتهاكات من جهة أخرى.

* تفعيل دور المجتمع المدني : ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية لتحقيق حريه وتدعيم دوره في صنع السياسات العامة مع زيادة الإمكانيات المالية والتأكيد على أهمية قيام مؤسساته على تفعيل التكامل مع الجهات الحكومية في مجال السياسة العامة وفق مؤسسة واضحة.

* تكريس مبدأ تكافؤ الفرص وضرورة مساهمة المواطنين الايجابية وتفعيل مشاركتهم في تسيير الشؤون العامة ليتحقق عمل الإدارة كاملا وإطلاق الثقة لبناء تنمية متوازنة ومستديمة.

* العمل على ترسيخ وتطوير ثقافة بناء المؤسسات وتنمية الحوار والتعاون في المجتمع المدني.

* الاهتمام بالدور الرقابي للمشاركة السياسية فيستحيل للعمل السياسي بدونها فالجزائر لازالت غير مهتمة بهذا الجانب.

* البحث عن أنشطة وفعاليات جديدة تستطيع من خلالها المؤسسات المجتمع المدني أن يتسع نفوذها وتكون مؤثرة سياسيا.

* تأطير العمل البشري وتوظيفه أكثر لأنه يدخل هو الآخر ضمن اللعبة السياسية من خلال تعليمه وتكوينه وتجنيده وخلق ثقافة سياسة له.

المراجـــع :

المعاجـم :

1- ابن منظور، **لسان العرب**: المجلد السادس، ط3، بيروت: دار الصار، 1990 .

2- عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الثالث، ط3، بيروت، المؤسسة العربية، للدراسات والنشر، 1993 ، ص ، ص 362 ، 363.

الكتب : باللغة العربية

3- و يونس باهي محمد، **الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة**، الاسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002 .

4- الحسين مصطفى أحمد، **مدخل إلى تحليل السياسة العامة**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية 2002 .

5-الزغبي محمود ذيب غازي، **الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**، الأردن عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

6- السويدي محمد، **علم الاجتماع السياسي**، ميدانة وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

7- الفهداوي خليفة فهمي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001 .

8- الكواري خليفة علي، بلشير وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، ط1، بيروت، م ،د ،و ، ع ديسمبر 2001 .

9- أندرسون جيمس، **صنع السياسة العامة**، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

10- بوعناقة علي، عبد العالي دبلة، **الدولة والطبيعة الحكم في الجزائر**، في: سليمان (محرر)، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2 لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية 1999 .

11- بوضياف محمد، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**: دراسة تحليلية نقدية، الجزائر: دار المجدد للنشر والتوزيع، 2010 .

12- شريط الأمين، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات المقارنة**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002 .

13- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**: المفاهيم، المناهج، الأدوات الأردن 1986 .

14- طاشمة بومدين، **دراسات التنمية السياسية في بلدان الجنوب**، قضايا و إشكالية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

15- عليوة السيد، أبو الفتوح درويش عبد الكريم، **دراسات في السياسة العامة وصناعتها**، القاصرة: مركز الدراسات والاستشارات، 2000 .

16- عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الأدوات والآليات ج3 ، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002 .

17- غربي علي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث والعولمة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003 .

18- محمد الحديد موقف، **الإدارة العامة هيكلة الأجهزة ووضع السياسات كتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان: دار الشروق لنشر والتوزيع، 2000 .

19- والي حزام خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، ط1 لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2003 .

20- وناس المنصف، **الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر**: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول / أكتوبر 1988 في: سليمان الريشي (محور)، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 .

21- وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 2000 .

المراجع باللغة الأجنبية :

22- International Cris, **élection présidentielle** en Algérie (les enjeux est let perspectives Algérie rapport N04, 13 Avril 1999

23- Jean GeaFFrey, **Rich world** ; London ; George Allen uniwrin , 1976

24- Liste seymour Martin ; **Polical Man** ; the Social Bases of polities , new york ; Double Bey , 1963 .

25- Liste Grobs ; « **Crisé économique et Consensus** en état rentier le cas de l'Algérie Sosialiste , étude internationales N24 ,Mars 1954 .

26- Mohamed Brahim , **le pouvoir en Algéries** Formes d'expression institutionnelle , Algerie , office des publications 1995 .

27- pierre Vanben berghe , **political Culture** , international encycle pedia Social science , 2 and edition .

28- Samuel Hunitington , **the chang ; modernization** , development , and politics , Comparative Politics vol 03 , N 03 ; Mars 1971 .

29- Sindrey Verba and gabrial Ahmend ; **the Civic Culture** (political Sosializatiob 3 Politic culture) gvpt 100 ; 3 September 2007 .

المجلات والمقالات والملتقيات

30- أحمد منيسي وآخرون،" **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** "القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2004 .

31- الطاهر بلغيور،" **الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم**، الجزء الأول" ملتقى الحكم الراشد، جامعة سطيف، الجزائر .

32- القاسمي محمد الرؤوف" **التنظيمات المجدية** " مجلة إنسانيات، العدد 13، الجزائر، منشورات كراسات 2005 .

33- أوصديق فوزي" **النظام الدستوري ووسائل التعبير المؤسساتي**" الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2006 .

34- إجبرلي دون إي" **ما بعد توسع السلطات الحكومية** " تضائل إمكانيات السياسة العامة في: دون إيبرلي (محرر)، بناء المجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: هشام عبد الله مراجعة: فؤاد سورجي،"1 عمان دار الأصلية 2003 .

35- برقوق عبد الحمن، صونيا ألميدي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر**، ورقة مقدمة بملتقى " التحول الديمقراطي في الجزائر" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة .

36- بوكابوس أحمد، **" مقارنة سوسيو تارخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية والثقافية**، مجلة إنسانيات، الجزائر: منشورات كراسات، العدد 13، 2005 .

37- بومدين طامشة" **صناعة القرار المحلي على ضوء إعادة صياغة دور الدولة** "ورقة مقدمة بملتقى:" السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع "كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، 26 -27 أبريل 2009 .

38- حرز الله قداري " **مفهوم الحكم الراشد** "مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة العدد الثامن، مارس 2005 .

39- عبد النور ناجي،" **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة في الجزائر**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، العدد الثالث 2008 .

40- زياني صالح،" **الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية** " مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة باتنة، عدد خاص، 2011 .

41- مباركة منير **"علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"** مجلة الدفاتر السياسية والقانون، كلية الحقوق، باتنة، عدد خاص 2011 .

42- محمد صخر، **أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية الجزائر نموذجا** (علاقة بحث) جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية 2010 ، 2011 .

43- مراد مولاي الحاج،**" الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر"** ورقة مقدمة بملتقى:"الحكم الرشيد واسترتيجية التقييم في العالم النامي"، كلية الأداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أبريل2007 .

44- محمد بوضياف،**" الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر"** ورقة مقدمة بملتقى: "التحول الديمقراطي في الجزائر" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر.

45- منذر خدام" **مبادئ الحكم الراشد"**مجلة الحوار المتدمن، العدد 2059 2007/10/05.

الأعمـــال المنشـــورة :

46- بولافة حدة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقاربة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2011.

47- بونوة نادية، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة** (1989-2010) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 .

48- سومية أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي**: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010 .

49- قرقاج ابتسام، **دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسات العامة في الجزائر** (1989-2009) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2011 .

الأعمــال الغير منشــورة :

50- جارالله شايف، **دور المشاركة في ترقية حقوق الانسان في اليمن** (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2006 .

51- طاشمة بومدين، **مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر** (1988-1992) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2000-2001 .

52- عائشة عاش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008 .

53- عبد، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر** 1989-1999 (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، مارس 2006 .

المواقــع الالكترونيــة :

54- آليات الشراكة بين مجالس المحافظات والمجتمع المدني في رسم السياسات

على الرابط http ; II muntada news . com

55- دور المنظمات المجتمع في تشكيل السياسات على الصعيد العالمي

على الرابط http ; www . 14 october . com . asp ; 38551 news

56- رؤية سسيو تاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر والجمعيات أنموذجا

على الرابط http ; II etudiant d3 . net NB I T2005 . htmil

57- عبد الرحمن أبو الرومي ، خارطة الأتراب الجزائرية عشية انتخابات 2007
على الرابط http ;I ; www . onislam . net I arzbic I news nalysis
58- opinin lama _ région I 94795 _ 2007 _ 14 hotmal
59- عنصر العياشي ، المجتمع المدني في الجزائر أنموذجا ، 2000
على الرابط http ;II Faculty . edu . qua I lansen I Filies I algérien civil société

الجرائـــد :

60- ديدان مولود ، نصوص القانون الدستوري، الجزائر: دار بلقيس، أمينة شابوني، أولياء التلاميذ يطالبون برسكلة الأساتذة في مجال علم النفس التربوي، التهار العدد 1356، 25 مارس 2002 .
61- ج ج د ش الجريدة الرسمية العدد 72 الموافق ل 6 نوفمبر سنة 1995 المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية ص 4 .
62- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، الموافق ل 5 نوفمبر سنة 1995، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية .
63- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية، العدد 29 الموافق ل 21أبريل 1999، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية.
64- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية، العدد 24 الموافق ل 18أبريل 2004، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية.
65- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية، العدد 22 الموافق ل 15أبريل، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية.
66- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية، العدد 22 الموافق ل 215أبريل 2009، المتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية.

الفهــرس

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيم لموضوع الدراسة	
المبحث الأول : التفسير النظري لمفهوم السياسة العامة	
المطلب الأول : تعريف السياسة العامة	
المطلب الثاني : أنماط السياسة العامة	
المطلب الثالث : خصائص السياسة العامة	
المطلب الرابع : الفواعل الرسمية والغير رسمية في عملية صنع السياسة العامة	
المبحث الثاني : التأصيل النظري لمفهوم التنمية السياسية	
المطلب الأول : تعريف التنمية السياسية	
المطلب الثاني : علاقة التنمية السياسية ببعض المصطلحات .	
المطلب الثالث : المداخل النظرية للتنمية السياسية	
المطلب الرابع : أهداف التنمية السياسية	
الفصل الثاني : ميكانيزمات التنمية السياسية ودورها في ترشيد السياسة العامة	
المبحث الأول : دور المجتمع المدني في ترشيد السياسة العامة .	
المطلب الأول : علاقة المجتمع المدني بالحكم الراشد	
المطلب الثاني : آليات تأثير المجتمع المدني على سياسة العامة .	
المطلب الثالث : محددات نجاح المجتمع المدني في تأثير على السياسة العامة .	
المبحث الثاني : علاقة المشاركة السياسية بترشيد السياسات العامة	
المطلب الأول : تفعيل المجتمع المدني .	
المطلب الثاني : المواطنة وتفعيل الحريات العامة	
المطلب الثالث : الرقابة والمسائلة السياسية	
الفصل الثالث : واقع المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر.	
المبحث الأول : دور المجتمع المدني الجزائري ومدى فاعليته في رسم السياسة العامة	

.	
المطلب الأول : التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر	
المطلب الثاني : مشاركة المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الجزائر .	
المطلب الثالث : معوقات وآفاق تفعيل المجتمع المدني في الجزائر .	
المبحث الثاني : المشاركة السياسية وترشيد السياسات العامة في الجزائر .	
المطلب الأول : واقع المشاركة السياسة في الجزائر .	
المطلب الثاني : برنامج الإصلاحات في الجزائر .	
المطلب الثالث : معوقات وآفاق تفعيل المشاركة السياسة في الجزائر .	
الخاتمة .	
قائمة المراجع	
الملاحق	

ملخص الدراسة :

نظرا للأهمية التي يتكتها موضوع ترشيد السياسات العامة في الدول النامية لاسيما الجزائر، وأدواره المؤثرة في سبيل توجيه عملية صنع القرار والتأثير في الحياة السياسية، وحتى تفهم هذه العملية لا بد من التطرق لآليات التنمية السياسية. إذ ركزنا في بحثنا هذا على آليتين ألا وهما المجتمع المدني والمشاركة السياسية باعتبارهما أحد أهم الفواعل التي تؤثر وبشكل واضح على مراحل السياسة العامة.

فإذا كان المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الدول المتقدمة تبرز مشاركتهما من خلال توفير المعلومات الكمية والنوعية، وأحد أهم الأدوات التي تستهدف اختيار الحكام للتأثير على القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة تبعا لمقاييس ومؤشرات الحكم الراشد (تفعيل مؤسسات المجتمع المدني – حقوق الانسان – تفعيل المشاركة السياسية – تكريس الديمقراطية ...).

فإن هذه الآليات والمؤشرات تواجه أزمات عدة في الدول النامية لاسيما الجزائر. وعليه خصصنا الفصل الثالث لنبرز ونوضح فيه أهم معوقات تفعيلهما في الجزائر، وما هي السيناريوهات المستقبلية لتفادي تلك الأزمات، والدفع بعجلة التنمية السياسية بما يتماشى ومؤشرات الحكم الراشد.

Abstract:

Given the importance acquired by the rationalization of the existing policies in the developing countries especially Algeria, and its influencing roles for directing the process of decision making and the influence in political life, and to understand this process, the researcher should addressee the mechanisms of political development.

This research focused on two mechanisms as a sample, namely the civil society and political participation, both being one of the most important factors, affecting the stages of the public policy.

If the civil society and political participation undeveloped countries stand out their participation through providing quantitative and qualitative data. One of the most important tools that targets the selection to influence the government decisions and public policy making according to the standards and good governance- human rights to activate political participation- to devote democracy.

These mechanisms and indicators are facing crises in several developing countries, especially Algeria, accordingly, the third chapter is dedicated to highlighting and explaining the main obstacles to find them in Algeria, and what are the future scenarios in order to avoid such crises and push forward the political development in line and good governance indicators.